

خارجی عشر
علائق
نقشه اصلوده
سید کاظم رشتی

هداکن بن بهادر

مکتوبه در تاریخ ۱۳۸۴
مکتوبه در تاریخ ۱۳۸۴
مکتوبه در تاریخ ۱۳۸۴

بازدید شد
۱۳۸۴

۱۰۳۱۳

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: باب حاد و غیره + قید اصلوده + اسرار	مؤلف: علامه و سید کاظم رشتی
موضوع: ۱۰۴۱۵	مترجم: ۳۵۱۸
شماره ثبت کتاب: ۵۷۴۰	شماره ثبت کتاب: ۹۱۴۱

خطی - فهرست شده
۱۰۳۱۳

[illegible]

وہی

وبنين فمن تلك المقدسات المقدسة الموسومة باب الحادي عشر من تصانيف شيخنا
 ابن الهمداني عليه السلام الأسمى الأضلل الأكل سلكنا ارباب التحقيق ستة وادى الى استيعاب
 الدقيق مغزى المبحث العقلية ومنه ب الدلائل الشرعية اية الله في العالمين وادارت
 عنهم الانبياء والائمة السليين جمال الملة والحق والدين ابن منصور الحسن بن يوسف الملقب
 قدس سره بروحه وتوابعه رحمه فانتهى به وجهه الى لفظها كثيرة العلم ومع احصاء تقريرها
 كثيرة العظم وكان قد مضى على في كتاب الحاشية ان ان كتب شيخنا العبد على طهارة
 بتقرير الدليل واجابة التمسك ببعض الاخوان ثم مضى على انما هو ابن الله فان
 في هذا ذات الله الهادى الى ان كان هذا الله عن طريق ارادته وها يابنه ومن
 عليه ثم انفق الاجتهاد والمذاكرة في بعض الامور فخرج تراكم الاشغال وتشتت القلوب
 فالتمس على بعض لهذة الامور ان اعينه النظر والذكر لكانت قد كتبت والمرجوة
 ان لا يكت قد جفت فاجرت فتمت اذا وجب ان كان على اية به هذا مع قد انصرفت
 الى العمل لما فيه فاكس طاعة واما انما استمرع في ذلك سنة من ان الله المولود قد مضى
 به اليه وست الترفيع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر من تصانيف اية الله عليه
 تولدت واليه انيب **قال** قدس سره روضة الباب الحادي عشر فيما يخص على الله المحققين
 من معرفة اصول الدين **قال** انما كان هذا الباب الحادي عشر لان المصنف رحمه الله

المستبين الذي منه الشيخ الطوسي رحمه الله عليه في الآية والبرهان والبرهان
 عشرة البرهان الذي كان في فن العلم بالبرهان والبرهان والبرهان ذلك معرفة المبرور
 المعرفة في هذه البرهان قوله فيجب البرهان في البرهان والبرهان والبرهان
 خبرها واصطلاحها واجب هو ما يندم تارة على بعض الوجوه وهو في حسين واجب حتى وهو
 لا يقطع على البعض لغير البعض الا في البرهان وكيفية وهو في البرهان والبرهان والبرهان
 قال من تارة المتكلمين والمتكلمين هو الذي في البرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 الطريقة والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 من الحديث والعقود والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 المتكلمين والعقود والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 وعلله ببرهان الابن واما الله عليه السلام والمعاد **قال** اجمع العلماء على وجوب
 معرفة الله في وصفاته البرهانية والبرهانية والبرهانية والبرهانية والبرهانية
 اثنى اهل الطائفة من آية الله عليه السلام والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 الاشفاق ما قد دخل المعصوم فيهم واما في البرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 على وجوب المعرفة مستند الاصح عقلي وسمي بالاول فخرج من الاول ان الله اقره الحق الى

من الاختلاف في دفع الحق واجب لانه الحق في يكون في فهم العقل لوجوب دفع الحق في
 ان شكر المنعم واجب ولا يتم الا بالمعرفة اذ لا واجب في استحقاق الذم عند العقول ببركة دانته
 لا يتم الا بالمعرفة فان شكر المنعم انما يكون بانسان حال المشكر في معرفة وبركة والالم
 يمكن شكره والبرهان في ان من فجب شكره في معرفة واما ان التكليف واجب في الحكم
 بسبب وجوب معرفة منه وهو الذي على الله عليه السلام في قوله وهو الامام ومعرفة المعاد
 التكليف وجوب الجزاء انما يدل على استحقاقه فخرج من الاول قوله تعالى في علم الله لا اله الا الله
 والامر مخرج لوجوب ان لا يزل قوله تعالى ان في خلق السموات والارض من حروف
 التبارك والثناء كآيات في قوله تعالى ان في خلق السموات والارض من حروف
 فان توبت الذم على تقدير عدم توبته اي عدم التمسك به فان توبته من ذكر الامور
 جازية فضيلة فيها من آثار النفع والقدرة والعلم على وجودها وقدرته وعلوه فيكون التمسك
 واجبا وهو المطلوب **قال** قد سئله به ليل لا تنظير **اقول** الدليل ان الله هو المرشد
 الدال في اصطلاحه هو ما يندم من العلم به العلم بشيء اخر ولا يجب المعرفة وجب ان يكون بالبرهان
 والبرهان لان الله ليس ضرورية فان المعلوم ضرورة لا يستحق في العقول يحصل بان
 من توجب العقل الا انما حسن كما حكم بان الواحد نصف الاثنين وان الواحد لا يستحق
 وان في ذلك وفي غيره ذلك والمعرفة ليست ذلك لرفع الخلق فيها لعدم حصولها بغير ذلك

سبحانه

الفصل لعدم كونه حسيه لتعين الاول لا يستحق العلم في الضروري والمفروض فيكون النظر
 المستند الى الواجب لانه لا يتم الواجب المطلق الا به ذلك مقصورا فلهذا لا يجب لانه اذا لم يجب
 يتوقف عليه الواجب ان يبقى الواجب على وجوده او لا فمن الاول فليس تكليف لا يطاق
 وهو محال كما سيأتي ومن الثاني فليس يخرج الواجب المطلق حين كونه واجب مطلقا وهو محال
 ايضا والنظر هو ترتيب امر معلوم للثاني الى امر اخر وبان ذلك هو نفس الشيء
 المطلوب لا يتم يحصل المقدمات الصالحة للاستدلال بل يثبت ترتيبها ترتيبا يؤدي الى العلم
 ولا يجوز معرفة الله تعالى بالتقيد وهو قول قول الغير من غير دليل وانما قلنا ذلك لوجوب العلم
 اذا استولى اليأس في العلم فلهذا في المتعذرات فاما ان يتعذر المتعذر جميعا فبمتعذره فليس
 جواز المتعذرات او البعض دون البعض فاما ان يكون لمخرج اوله فان كان الاول فالحجج
 هو الدليل لان الثاني فليس هو المرجح به مرجح وهو محال لان انه قال في ذلك التقيد بقوله
انما وجدنا اباونا على انه وانا على انه ثم تقدمنا وحجت على النظر والاستدلال بقوله تعالى
يكن بيننا وبينكم وبينكم ما بيننا وبينكم **قال** قد سئلته فلا يمكن ذلك
 لا يمكن جهله على احد من المسلمين ومن جهله شيئا من ذلك فخرج عن رتبة المؤمنين واستحق
 العقاب الدائم **اقول** لما وجبت المعرفة لله كونه بالدليل لم يبق اقصى ذلك
 وجوبها على كل مسلم اي مقربا بشهادته من ليس بمقرئ من قوله تعالى قال لا اعلم

لا يمكن
 جهله
 على
 احد
 من
 المسلمين

امر قل لم تر منكم من قبل ان ياتكم الله منكم الايمان مع كونهم مفقون بالانتمية والرسالة
 لعدم كون ذلك بالنظر والاستدلال وحيت ان الصواب شرط لا يملك ان الجاهل به
 المعارف مستحق للعقاب الدائم لان كل من لا يستحق الثواب الصالح مع الصواب يستحق
 العقاب فهو مستحق للعقاب بالاجتناع والرياسة بذكر الزمان وسكون الباطل فيه عري
 تربط فيها الغم البهم واستغارة هذا الحكم لجميع المؤمنين وهو مستحق الثواب الدائم
 التعظيم **قال** وقد رتبنا هذا الباطل على فصول الفصل الاول في اثبات واجب
 فتقول كل معقول ان يكون واجب الوجود في الخارج لذاته واما يمكن الوجود لذاته واستحق
 الوجود لذاته **اقول** المطلب القضي الغاية في هذا الفن هو اثبات الصانع تعالى عن كل
 ابتدائه وانه قد تم اثباته في تقسيم المعقول لتوحيث الدليل الاقي على بانه لا يغير
 فتقول ان كل معقول هو الصورة الى صفة في العقل اذا نسب اليه الوجود والى رتبته فاما
 صفة الصفاتية او لا فان لم يصح الصفاتية لذاته فهو ممتنع الوجود لذاته كشيء
 البري وان صح الصفاتية فاما ان يجب الصفاتية لذاته او لا الاول هو الواجب
 الوجود لذاته وهو الله تعالى لا غير والى ان يمكن الوجود وهو ما عدا الواجب من
 الموجودات وانا قدنا الواجب بكونه واجب لذاته اخرا من الواجب لغيره كوجوب
 وجود المعقول على حصوله لذاته فانه يجب وجوده لكن لا لذاته بل لوجوده وقيدنا

الممتنع ايضا يكون له ذاته اخترازا من الممتنع لغيره لا ممتنع المعلوم عند عدم الممتنع وهذا الصواب
 واذا نحن في قسم الممكن وانه الممكن فلا يكون لغيره فلا فائدة في قيده لذاته الا اننا لا يمكن
 الا اننا كذلك اخترازا ولستم به العجب بذكره فليدقق المتروك عليه المبحث الثانية التي
 في خواص الواجب لذاته الاول انه لا يكون واجبا لذاته بواجب لغيره مع ذاته لان وجوده
 مرفعا عند انقضاء ذلك الغير فلا يكون واجبا لذاته هذا المصنف الثاني انه لا يكون موجوده
 بوجوده زائدا بين غيره ولا اخترازا لغيره فيكون الممكن الثالث انه لا يكون صادقا في كل
 لان المركب ممتنع في اجزائه المتغايرة لم يكون ممكنا والممكن لا يكون واجبا لاربعه انه لا يكون
 خروا من غيره والله ان منفعه عن ذلك الغير فيكون الممكن الى سبب من ان لا يكون صادقا
 على اثنين محاسبات في الله لا بل التوحيد الثانية في خواص الممكن الاول انه لا يكون
 النظرفين انما الوجود والعدم اولي به من الآخر بل هما متساويان بالنسبة اليه كقولنا
 فان ترجع احداهما الى الاخرى فلا يكون ثابتا في الخارج في ذاته لانه اول فاعلم
 طرف وقوع الاخر اذ ان كان الاول لم يكن اولوية لما قبله وان كان الثاني لم يكن
 به واجبا لغيره الممكن اما واجبا او ممكنا ان في ان الممكن يحتاج الى المؤثرة لانه لا يستمر على نفسه
 عن الوجود والعدم بالنسبة اليه استحال ترجيح احداهما على الاخر الا بالمرجع والعلم به بل
 ان لا يمكن ان في حاجة الى المؤثرة وانما قد ذلك لان الله ممكن لانه لم يمتد له
 بل المتغير

او ان لا يكون
 او ان لا يكون
 او ان لا يكون

يستعمل رخصته وانه لازم القابل من الله ممكن لا الوجوب او الامتناع وقد ثبت ان الامتناع
 لازم فلا يمكن ذلك للممكن لانهم لم يجدوا الممكن ولا لازم اللازم لانهم لم يكونوا واجبا لانهم
 وهو المطلوب **قال** وكشك في ان من مبرجوا بالضرورة فان كان واجبا في المطلوب
 ذلك كان ممكنا اخترازا لموجوده بالضرورة فان كان المبرج واجبا في المطلوب كان ممكنا
 اخترازا لموجوده فان كان الاول اريد هو بالضرورة وان كان ممكنا اخترازا لموجوده
 بالضرورة لان جميع ما في ذلك السلسلة لا يمكن ان يكون ممكنا فثبت في الاشياء
 الوجود بذاته فلا بد له من مبرج فخرج عنها بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة وهو المطلوب
اقول للعلم في اثبات القس في طريق الاول هو الاستدلال بانه المحجوز
 الى السبب ثم وجوده بالاشتراك في الكتاب الغير بقوله تعالى سترهم اياهم في الدنيا والآخرة
 فان في نفسهم حتى يتبين لهم انه الحق وهو طريق ابراهيم عليه السلام فانه استدل ان
 قول الذي هو النية المستمرة للحركة المستمرة للحركة المستمرة ليقض ان في هو ان
 ينظر في وجود نفسه ونفسه الى الواجب الممكن حتى يشهد بوجوده وجب صدق به بانه
 من الممكنات واليه الاشارة في التبريل بقوله اولم كيف بركت انه على كل شيء شهيد
 والمصنف ذكر في هذا الباب الطريقين معا في راي الاول عند اثبات كونه
 قادرا على سبب في واما ان في فعله كونه وقدره ان يقول لم يكن الواجب على وجوده

لزم اما الله واد التسلسل لانهم بقضية باطل والمعلوم وهو عدم الوجود مشترك في الطرفين
 فتخرج من الى بان الامر من احد من بان لزم الله واد التسلسل في جهتين بطلانها الا ان الامر
 ان هناك بيت متعطف بالوجود الى رجب بالضرورة فان كان الواجب موجودا غير
 المطلوب لم يكن موجودا غير مشترك بينهما في الامكان اذ لا واسطة بينهما في الوجود
 من موضوع بالضرورة فمؤثرا ان كان الواجب غير المطلوب كان كذا في اخره فحق في مؤثر
 مؤثره ان كان ما فرضه اذ لا لزم الله واد ان كان كذا في اخره فحق في كمال الكلام اليه
 نقول في حق الله اذ لا ويزم التسلسل فذلك لزم منها ما بان ان في وجوده بطلانها
 فحق في الله واد في حيزه من توفيق الشيء في توفيق عليه في توفيق على باب
 على الوجود بل ضرورة اذ يزم منه ان يكون الشيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو
 محال وذلك لانه اذ توفيق على باب على الحان الله لف مؤثرا على باب على محال
 في توفيق عليه من جهة ما توفيق عليه هو الله لف ففهم توفيق على نفسه و
 الموقوف عليه متقدم على الموقوف فيزم تقدمه على نفسه والمتقدم على نفسه من حيث انه
 متقدم يكون موجودا قبل المتأخر فيكون موجودا قبل نفسه فيكون موجودا او معدوما
 مع وهو محال واد التسلسل في ترتيب كل معلودت بحيث يكون له بين معلودته
 في الوجود واد بطلانها بل ان جميع احد تلك التسلسل كمنه لا توفيقها بل لا توفيق

فمن

فذلك يتجه في الامكان فحق في المؤثر مؤثرا اما نفسه او غيرها اذ ان في رجب
 والتسلسل بالتسلسل الى القسم كلها باطله اما الاول فبطلانها في نفس الامر
 ففهم على نفسه وهو باطل في تقدمه واد ان في فلا لزم ان المؤثر فيها جزءا لزم ان يكون
 مؤثرا في نفسه لانه من جهة في تلك فيزم تقدمه على نفسه واد بطلانها بل ان في
 جهتين الاول انه يزم ان يكون الخارج عنها واجبا اذ الفرض اجتماع جزئيات في تلك
 استلزام فلا يكون موجودا في رجبها الا الواجب لاد واسطة بينهما فيزم مطلوبه ان في
 لزم ان المؤثر في كل واحد من تلك استلزام امرها في رجبها لزم اجتماع اثنين على محال
 وهو شخصي وذلك لان الفرض ان كل واحد من احد تلك استلزام مؤثر في لا واحد قد فرض
 في رجب في كل واحد منها فيزم اجتماع اثنين على محال واد شخصي وهو محال في لزم
 ففهم محال اجتماع اليها فيفتح الفقدان وهو محال فيتم التسلسل فذلك بطلان الله واد التسلسل
 فيزم المطلوب وهو وجود الواجب في **قال** الفصل الثاني في العقائد الثبوتية وهي ثمانية
 الاول انه تعالى قادر محال لان العالم محدث لان كل جسم محدث في نفسه لا يتفك عن المواد
 احدى الحركة والسكون وهما حادثان كاستمرارها المسبوقية بالغير واد تفكك عن المواد
 فهو محدث بالضرورة فيكون المؤثر فيه هو الله تعالى قادر محال لانه لو كان موجودا لم يتفك
 عنه بالضرورة فيزم اما قدم العالم ادهوش ان الله تعالى فيهما بطلان **اول** لافزع من اثبات

والذات شريفة في اثبات الصفات بوقوع التبرئة لها وجودي وليس في
 والوجه كاشف من العدم والاشرف مقدم على غيره واما ان يكون قادرا لا يتصور
 الصانع القدرة ولذا ذكر مقدمه مستند على تصور مفردات هذا البحث فيقول القدرة المحل
 الله في ذاته ان يفعل فعله واذ كانت ان يترك ترك مع قصد واردة والموجب
 والفرق بينهما من وجوه الاول ان المحل يترك الترك والفعل ما ينسب اليه شيء واحد
 والموجب بخلافه ان ان فعل المحل مسبوق بالحلم والقصد بخلافه الموجب ان
 فعل المحل يسبقه ان تفكك هذه فعل الموجب لا يتفكك في شئ في اشتراكها وان روي
 والى كل موجود سوى الله تعالى والمحدث هو الذي هو مسبوق بغيره وبالعدم
 بخلافه والجسم هو المتغير الذي يقبل القسمة في الحيات ^{الشيء} والخير والمكان جوارح
 شئ وهو الفواعل المتوهم الذي تشبه الجسم بالحصول فيه والحركة هي حصول
 الجسم في مكان بعد مكان آخر والسكون هو حصوله في مكان واحد اذا تقررت
 فقول كل ما كان العلم محتملا ان المؤثر فيه وهو الله تعالى قادر على اخفا وجوبه
 ان العلم محدث ان نية انه يلزم منه اختيار الصانع اما بان الدعوى بالدولي فقول
 بالعلم هذه المتكلمين هو المستوي والارض وما غيرها وما غيرها وذلك ان اجسام
 والكلية ما كان اما الجسم فلهذا لا يتحرك من الحركة والسكون الى دثن ولكن لا يتحرك

في ذاته

من الحوادث فوجودها اما ان لا يتحرك او يتحرك والسكون فكل جسم بدله من مكان
 فوجوده في مكان يكون ثابتا في ذاته كمن او متغيرا في ذاته كمن او متحرك او لا يتحرك
 واما ان لا يتحرك فلهذا مسبوق بالغير كاشف من القديم مسبوق بالغير كاشف من
 الحركة والسكون بغيره فيكون ثابتا في ذاته كمن او متغيرا في ذاته كمن او متحرك
 بالغير فلهذا الحركة عبارة عن الحصول الاول في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالاول
 بغيره والسكون عبارة عن الحصول الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالاول
 بغيره واما ان كل ما لا يتحرك من الحوادث فوجوده ثابت فلهذا لم يكن قادرا لان
 وجوده ان يكون معه في القدم شئ من تلك الحوادث اللازمة او لا يكون فلهذا
 الاول لزم اجتماع القدم والحادث معاني شئ واحد وهو محال لان الشئ في
 بطلان ما علم ضرورة وهو امتناع التفكك لحوادثه وهو محال واما الله عز وجل فانه
 في وجوده الى الابد ثم دللنا على المحدث لولي بالحدوث واما بان الدعوى ان نية
 فهو ان المحدث له نصف ما به بالعدم تارة وبالموجود تارة اخرى لان كل متغير
 فيقتصر الى المؤثر به فان كان مؤثرا فهو المطلوب وان كان موجب لم يتغير اثره حصة
 فيلزم عدم اثره لكن قد ثبت صدقه فيلزم حدوث مؤثره للضرورة ولكل امرين محال
 تثبت ان الله تعالى لم يوجب لزم ان قدم العلم او حدوث الله تعالى فلهذا ثبت

انه تعالى قد روي وهو المطلوب **قال** وقد رت يتعلق بجميع المقدرات لان العلم لا يحد
 هي الامكان وبسبب ذاته الى الخلق بكونه قد رت **وقال** لما رت كذا قد رت
 الخلق مشرع في كل عموم قد رت وقد رت في الحكمة بحيث لا رت الواحد له ليد روحه لا رت
 والشمسية حيث رت لا يقد على رت النظام حيث رت انه لا يقد على القبح والنجس
 منع قد رت على مثل قد رت والجليل حيث رت لا قد رت على حين قد رت والحق خوف ذلك كذا
 والله لعل على ما رت انه قد اشفي المنافع بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى مقدورته فجب
 يتعلق العلم انما لا رت لان المقصود كونه قادرا على رت وبسبب الى الخلق مستوية
 لخرقة لا يكون مقصدا بالعلم مستوي لشيء وهو المطلوب وانما لا رت في فدان المقصود
 اشفي مقدور هو انما رت والله مكان مشترك بين العقل فيكون صحة المقدور به ايضا
 وهو المطلوب ولذا اشفي المنافع بالنسبة الى الفادر وبالنسبة الى المقدر وجب التعلق
 وهو المطلوب وانما لا رت من التعلق الوقوع على الواقع بقدرته هو البعض وانما لا
 قد رت على الكل ولا شجرة داخرا في عموم التعلق وادخا في الوقوع وسبب في ان ذلك
 تعالى **قال** ان نية انه تعالى عالم لانه فعل الافعال المحملة المتقنة وكل من فعل ذلك فهو عالم
 بالضرورة **اقول** من معنى الشهادة كونه تعالى عالم والعالم هو المتعلم بالاشياء بحيث يمكن
 خبرا به فخره وانما العلم المتقن هو المتعلم على امره بغير عجزه المنع واستيعاب طوائف كثيرة والدليل على كونه عالم

وجهه الاول انه تعالى رت عالم اما الصغير فقد رت بها رت اما الكبير فقد رت بها رت
 لعمري واد رت وبسبب فعله الشيء من دون العلم به رت الى انه فعل الافعال المحملة المتقنة وكل من
 كذا كذا فهو عالم اما انه فعل الافعال المحملة المتقنة فذلك كذا كذا من رت بخلق رت اما استعداده واما
 يترتب على حركتها من خواص الافعال الاربعة وكيفية فعله تلك الحركات ولذا رت بها رت
 في فخره واما الله فضله وما ظهر من كنهه المركبات الثلث الجبرانية والبنية والمعدنية والقدورية
 والخرقية الى ملكه فيها والخرق من العجبة المشتملة عليها ولو لم يكن الا في مثل الملك والحقبة
 في ان رت به وترتب عليه وجوبه وما يترتب عليها من النفع كذا رت به رت
 اولم يفتكر واما في انفسهم فان من العباد المودعة في بنية الله ان كل عاقل من
 احصاه له قوى اربعة ذبته وما سكت وما ضمت وداخلة الى ذبته فكلها الى الله تعالى
 داخرا في العمل وذلك بولته اشق الى مذهب بدل يتجمل منه واما الماسكة فدان الخداع
 لخرج والبعضوا ايضا لخرج فله بدن ماسك حتى يفعل فيه الهاشمة واما الهاشمة فدانها
 الخداع الى ما يصح ان يكون خبرا للتعدي واما الدافعة فهي التي تدفع الفاضل من فخرها
 والمهيا للبعضوا اخر اليه واما ان كل من فعل هذه الافعال المحملة فهو عالم بهي لمن الاول الامور
 وتذكرها **قال** وعلمه يتعلق لكل معلوم رت وبالنسبة جميع المعلومات اليه لانه حي وكل حي
 يصح ان يعلم كل معلوم فجله ذلك لا يستحيل اعتقاده الى غيره **اقول** انما رت على عالم

ارادة فردية وانتهى عن الشيء بسبب كراهية فردية فبالقي تعالى مرده
 وهو المطلوب فائدة ان الاول كرارة ان في هي مله بشتا الفل على الفة
 لرحن ابي ده لادن ابراهم هي مله بشتا على الملة الراعي الى ابي ده ان شير ابراهم
 ليست زادة على ما ذكرناه والاكاش اما معنى قد بها فالت الاث حرة فيلزم
 القدر اود وذا في ما في ذاته فالحق له الكراهية فيكون محال وادب وهو بل
 سياتي واما في غيره فيلزم رجوع محال الى الغير لا بد واما في محال فقول المشرقة
 وفيه فدون الاول انه يلزم منه استسبال اذ في ش مسبق بارادة الحمد
 في اذن مودته ويشغل الكدم اليها وينسب ان في مستح له وجود صفه في محال
قال الى مرة انه تعالى يدرك لانه حتى وضع ان يدرك وقد ورد القرآن
 يشبهه له فحجب ثبانه **قال** قد دللنا على الحقيقة على انصافه تعالى بايراد
 فهو زائد على العلم فانه سبحانه فردية بين على بالسواد والابن من الصوت الهائل
 اذ ارك لها ونكس الزيادة راجحة الى غير الى مرة لكن قد دللنا على الحقيقة على
 استسبال المحاسن والالات عليه فيستحيل ذلك الزايد في تعالى فدر الكه هو على
 بله دللنا على الدليل على صحة الفة به هو ما دلل على كونه على بكل المملوك
 حتى وضع ان يدرك وقد ورد القرآن يشبهه له فحجب ثبانه في در الكه هو مله بالملوك

والله اعلم

وذلك هو المطلوب **قال** ان مرة انه تعالى قد علم ان في باق ابدى لانه واجب الوجود
 لعدم است بين والاحتج عليه **قال** هذه صفات لادبته لادبته لوجوب وجوده في
 والذلي هو المصاحب لمجموع الازمنة المحققة او المقدرة بالنسبة الى جانب المضمون
 والباقي هو المستمر لمصاحب جميع الازمنة والابدى هو المصاحب لجميع الازمنة محققا
 او مقدرة بالنسبة الى المستقبل والاسم يدعى بغير الجمع والدليل على ذلك هو ان قد ثبت انه
 واجب الوجود فيستحيل عليه عدم مطلق سواء كان س بقا على تقدير ان لا يكون
 قد يازل او لاحقا على تقدير ان لا يكون باقيا ابدى بالذات استسبال عدم المطلق
 عليه ثبت قدمه وازليته وبقاؤه وادبته وهو المطلوب **قال** ان ثبته انه تعالى
 بالاجماع والمراد بالكلام الحروف والاصوات المسبوقة المشقة ومعنى انه متكلم
 بوجه الكلام في جسم من الاجسام وتفسير الاش حرة خبر مقبول **قال** من جهة صفاته
 كونه متكلما وانه اجمع المسلمون على ذلك وقد حملوا بعد ذلك في مقامات اربع
 في الطريق الى ثبوت هذه الحقيقة فالاش حرة هو المقول في المشرقة هو التسع قوله
 تعالى وكنم انه مسمى كلفيه وهو الحق لعدم الدليل العقلي ما ذكره وليد فليس يتم وقد
 الا بما دللنا على ذلك وثبوت خبره غير موقوف عليه فحجب ثبانه **قال** في ما به كلامه
 فخرج الاش حرة بانه معنى قديم قديم فانه يخرجه بالعبارة المختلفة المشقة المغيرة للعلم

والقدرة وليس بحرف ولا صوت ولا أمر ولا نهي ولا جبر ولا كسبي ولا غير ذلك
رسب الكلام وقال الميزلة والكلامية الحق بده الحروف والصوت المركبة
كل منهما والحق الأخير لجهن **القول** المبني على إلهام العقل وهو ما ذكرناه وذلك لا
يقتضون الكلام من لم يتصرف بذلك كانت **القول** كذا **القول** كذا **القول** كذا
مستور فان المستور اما القدرة الذاتية التي بعد هذه الحروف والأصوات وقد قالوا
بغيره أو اعلم وقالوا انه بغيره وبما في القصة ليست صالحة لمصدره ما قالوه إذا
لم يكن متصورا لم يقع اثباته إذا التصديق مسبق بالمستور **القول** فيقوم به تلك
أما الله سبحانه فيقولهم بالمعنى قالوا انه قد بدأه تعالى واما الفاعلون بالحروف
فمستور حال الحجة وذكرنا ميتة انه قد بدأه تعالى فخذهم هو المتكلم بالحرف والصوت
وقال الميزلة وهو الحق بأنه قد بدأه تعالى واما الكلام في الشجرة فمستور
عليه السلام ومضى انه مستكلم ان فعل الكلام لا قام به الكلام والليل على ذلك انه
ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات واما ما ذكره فمستور وسند المتكلمين
الاول انه لو كان المتكلم من قام به الكلام لكان الهواء الذي يقوم به الحروف
والأصوات مستكلم وهو بطلان اهل اللغة لا يستعمل المتكلم الا من فعل الكلام لا من قام
به الكلام ولهذا لا استلزاما غير المتكلم وقالوا انهم الحق على سبيل المعروف

الكلام

ان الكلام المستخرج من المعروف على الحق الذي ان الكلام اما المعنى فبطلان
وهنا الحروف والصوت والكتابة في جهادته واما الله ان ذاته وهو **القول** في
أدعوه فقال الشجرة تقدم المعنى والحق بده تقدم الحروف قال الميزلة
هو الحق لوجود الاول انه لو كان قد بدأه لزم تقدم القدرة وهو بطلان القول بتقدم حروفه
تعالى كقوله لا يجوز ولقد كفرنا الله تعالى لا بما تقدم قدم **القول** كذا **القول** كذا
الحروف والأصوات التي يعبرم بها من منها بوجد لا جودا تقدم لا يجوز عليه التقدم
انه لو كان قد بدأه لزم الكذب عليه واللاتم بالملفوظ من كذا **القول** كذا
بأسل النوح عليه السلام في الاصل لم يرسله الا سبق من الاول فيكون كذا **القول** كذا
انه غير من العت في قوله فمبى الصلوة أو الأكل في الاصل في الاصل في الاصل
فمضى عليه تعالى **القول** كذا **القول** كذا **القول** كذا **القول** كذا **القول** كذا
تعالى اما نحن نزلنا الذكر وانه لك من قولك فمضى بطلان فمضى بطلان
تفسير الاية حرة غير مقول استرنا الى ما ذكرناه فمضى بطلان **القول** كذا **القول** كذا
لان الكذب في الضرورة وانه منزه عنه ولا يستعمله شخص عليه **القول** كذا **القول** كذا
كونه صاقا الصدق هو الأخذ بالمطابق للواقع والكذب هو الأخذ بالغير المطابق للواقع
لمن صاقا لكان كذا وهو بطلان لان الكذب في الضرورة فيلزم اتعاف البري تعالى

او المصلحة العقلية لا لزوم لطرح الفعل على امر الراجح وهو العمل بالعقل
 تأويل العقل **قال** ولا يصح بيده القدرة والاعلم ان مشاع المراج عليه تعالى **اقول** الله لم يلقه
 امره وجدانيان فلا يفتقران الى تعريف قد يقان فيه القدرة هو ادراك ما يحيط به العقل
 هو عالمه والاعلم ان ادراكه لما في من حيث هو من في وهما قد يكونان حسيين وقد يكونان
 عقليين فان الله ادرك ان كان حيث في حيث في لا ففعلنا اذا تقرر هذا فنقول
 ان الله لم يفتقر الى ادراكه في ما كان العقل اذ لم يفتقر الى ادراكه في ما كان العقل فان كانت
 حسيه فلهذا كانت له من نواحي المراج والمراج مستحيل عليه تعالى وما حجب الباقين
 من نواحيه تعالى فتفتقر الى الادراك لا يستلزم العقل عليه تعالى ومع ذلك فهو يدرك ان
 هو عالمه فيكون اصل يدرك لا يحفظ يدرك ثم ادركت ولا نفي بالقدرة الا ذلك فيكون
 فقد اطلقوا القول في القدرة اما لا يحققا فهم نفي الذات العقلية او لعدم ورود ذلك في
 المشيخ لم يفتقر فان صفته تعالى واسماؤه توقيفية لا يجوز لغيره تعالى التسمي بها الا بما
 منه تعالى ولان كانت ذلك مما يرا في نظر العقل لكنه ليس من الادب سبوا ان يكون غير
 ما يميز من جملة لا عقلها **قال** ولا يتجه بغيره لا مشاع الاستحسان ومطلقة **اقول** الاستحسان
 على معنيين هو زوى وحقيق اما المجازي فهو صيرورة اشياء الى اشياء اخرى كما يكون في
 اما من غير انشاء شيئا ليعال صائر الهم او صائر الما هو او صائر صاير شيئا في

بعض

فيلحق به الرابطين بالعين في الما والى وانه الحق في صيرورة اشياء الى اشياء اخرى
 واحد هو موجودا اذا تقرر هذا فاعلم ان اول مستحيل عليه تعالى فلهذا كانت له الكون في
 تعالى واما الشئ في هذا قال بعض المتفكرين انه تعالى استجد بالشيء فانهم قالوا استجدت
 الى من مع ما يورثه حسيه يستلزم فان حواضرها ذكرنا وقد بين من تصور واداة ثم يحكم
 ذلك حواضرها ذكرنا فهو باطل قطعا لان الاستحسان يستحيل في نفسه فيستحيل ان يات بغيره اما استلزم
 فهو ان الاستحسان بعد استحسانها ان يبقى موجودا في فاستحسانها ان لا يكون له احد
 فهو استحسانا ودول عدم احد من وحي احد هما فاستحسانا في الفاعل ان المعدم لا يتجه به لموجود **قال** الاستحسان
 في انه تعالى ليس محلا لحوادث لا مشاع الفاعل عن غيره واما مشاع النفس عليه **اقول** صفته
 تعالى لها اعتبار ان احد بها بالنظر الى نفس القدرة الذاتية والعلم الذاتي الى غير ذلك من
 الصفات وانها بالنظر الى ما يتعلق تلك الصفات بمقتضى تلك القدرة بالقدرة
 والعلم بالمعلوم فهي بهذا المعنى لا تخرج في كونها امورا اعتبارية اذ هي شجرة شجرة
 المتعلقة بغيرها واما باعتبار الاول فترفع الكرامة انها ما هي متجهة به سبب شجرة
 المتعلقة قالوا انه لم يكن قادرا في الاذل ثم صار قادرا ولم يكن عالما ثم صار عالما ولحق
 فلهذا فان المتجه فيها ذكره هو التعلق الاعتباري فان حواضرها ذلك فاستلزم وانه فاعلم ان
 الاول له شئ صفته تعالى ما هي متجهة به لزم الفاعل بغيره واللازم ان يكون له

بيان القول من وجهين اذ ان صفته ذاتية فمقدور ما يستلزم لغير الذات وانما
 ان في ان حدوث الصفات يستلزم حدوثها في الحيز لا في المكان المستلزم الانفعال في الحيز
 ولكن ثبوتها في حال انفعالها في حال كونها صفته وانه هو المطلوب في صفته تعالى
 صفات حاله مستقلة بنفسه فلو كانت صفته متحدة لزم خروجها عن الحال او الخروج عن
 نفس تعالى الله عنه **الارابعة** انه تعالى يستحيل عليه الزمنية لان كل مرتبة في جهة
 لانه لا يمكن ان يكون في حكم المقابل لفردية فيكون حسب وهو حال القول تعالى في ترائي و
 ان فيه لا تانية **القول** ذهب الكل الى اشتراكه في رويته بالبعد لحدوده ووجه
 الخمسة والكرامية الجواز في رويته بالبعد مع المواجهة واما الله شحرة فحقه ذاك
 وفي الصفات رويته وخالف بعضهم وقال ليس مرادنا بالزمنية ان طبعه او خروج شئ
 بل الى انه لا يتجلى من رويته شئ بعد العلم به وقال بعضهم معنى الزمنية هو ان يتكشف
 لحدوده المؤمنين في الاخرة انكشف البهر والمرئي والحق انهم ان عجزوا به انكشف انهم
 فهم مستلزم لان المعارف نصير يوم القيمة فردية وانه فلا يتصور منه الزمنية وهو حال صفته
 وسعنا **الخاتمة** فانه لو كان مرتباً لكان في جهة فيكون حسب وهو حال صفته تعالى
 الاول ان كل مرتبة في جهة في حاله في حكم المقابل في الصفات في المراتك وذلك فردية
 مقابل في جهة في حاله في حاله في مرتباً لكان في جهة **الخاتمة** فانه لا

ان الله

ان موسى عليه السلام كاستل الزمنية اجبت من ترائي وبنى على ان الله بدل به فهو من
 واذ لم يرد موسى عليه السلام لم يرد غيره بطريق الاول **القول** في قوله تعالى لا تارة
 وهو يدرك **الارابعة** راجع في ادراك الله لا في ادراكه فيكون انما في صفته تعالى
 انه تعالى يستلزم طلب رويته ورتب الزم عليه والوحيد تعالى فله ان لا يكون
 من ذلك تعالى لارائه الله جبرته فانه انهم انصفوا بظلمهم وقال الذين لا يرجون لقاء
 لولا انزل عند الملائكة او نرى ربنا لقد استكبروا في انفسهم وعجزوا عما كبروا **القول** ان
 في نفق البشركية قال السبع وللتنوع في نظام العالم الوجود ولا يستلزم ان
 لا يشترك الرب في كونها وحيث الوجود فله بد من ما يرا **القول** ان ثقل المتكلمين
 رد الحكم على سبب نفق الشك في صفته تعالى لوجوده الاول لادلائل استجابة الملائكة
 واجمع الاربعة وهو جبرته ههنا لعدم توقف صفته على ثبوت الوحدة انية الى في
 لابل المتكلمين بسبب دليل التنوع وهو ما خذ من قوله تعالى لو كان فيها الهة الاخرى
 وتقريره انه لو كان محيية بكم لزم في نظام الوجود وهو بطل بطل ذلك انه
 لا تعقبات ارادة احد ما يوجب جسم متحرك فلا يتخلل ان يمكن للاخوة ارادة كونه
 اذ لو كان امكن فلا يتخلل ان يقع مرادها فيلزم ارضاع المؤمنين او يقع مرادها فيلزم
 خلو الجسم عن الحركة وان كان او يقع مرادها دون الله فحقه في احد

والله لا دل على الحق والاني وهو الذي لا يغير العقل منه ان يثبت في غيره وتركه وهو
 المبحر اذ لا يثبت في غيره تركه المذكور وان تخرج فلهذا مع المعنى من تركه وهو
 الواجب ان يمعن جاز تركه وهو المندوب اذا تقرر هذا فليعلم ان الحسن والقبح في ذلك
 على ثلاثة اشكال الاول ان يكون الشيء وصفاً محال كقولنا العلم حسن او صفة نفس كقولنا
 قبح ان يكون الشيء صفة في الطبع كالمستند او في الخلق كالم لا ان يكون
 الحسن يستحق على فعل المدح كالمجدد الثواب او على فعل القبح كالمستحق على فعل الذم
 كالمجدد العقاب اجاب ولا خلاف في كونها عقليتين بخلاف ربي الله وليين
 بالاجابة لثلاث فاشتمل المتكلمون في صفات الله شجرة ليس في العقل
 يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى في الشئ في حصة فهو الحسن ما فيه قبح فهو القبح
 وقاتل المتكلمين والامامية في العقل ما يدل على ذلك والحسن حسن في نفسه
 والقبح قبح في نفسه سواء حكم الشئ بذلك ام لا ونهتوا عن ذلك بوجه الاول
 ان العلم مفردة حسن بعض الافعال كالحق والصدق والعدل والاحسان و
 المودة والشفقة والهيكل واما في ذلك فبعض كالكذب والفساد والظلم والشر
 غير المستحق واما في ذلك من غير فاعلم انك فيه ولا لك ان هذا الحكم المذكور
 في حيز الله انما اذا قد اشتمل ان صدق فلان كذب فلان كذب فلان كذب

الافان

والله انما بالنسبة اليه فان يحرم عقيدة بميل الى الحق ان في كونه ان كذب الحسن والقبح
 الشئ لا يفرق ان لا يتحقق به ذم ولا لازم بطرفه من ذم ولا بالذم فيه
 فلا مشيخ تخفى المشيخ به لا شرطه مفردة واما بالظلال الله ذم فحق من لا
 الشئ ولا يكلم به كالملة صفة دائمة يتحقق حسن بعض الله قال او في بعض
 توحيث ذلك فلو كان بالشئ لا يحكم به به انما في ان كذا في الحسن والقبح
 لثبوت الله ذم على كذا المذموم وبان الملازمة في شئ في كذا في الحسن والقبح
 اذ العقل لا يحكم بتقديره لم يتبع كذا نفسه واذ الشئ في كذا في الحسن والقبح
 بحسن ما يخرجه بحسنه وبقبح ما يخرجه بقبحه **قال** ان في انما في كذا في الحسن والقبح
 قاضية بالفرق المفردة من مطلق الكسب من مطلق ونزوله في معنى الراجح ولا
 كلف في شئ فاما حسن والقبح ان يحسن الفعل في ثم يذم به في التسع **اول** ذم
 به الحسن الشرعي ومن تابعه الى ان الله قال كذا واقعة بقدره ان قال
 به فعل العبد اصلاً وقال بعض الشرعية ان ذات الفعل من كذا والعبد كذا
 الكتب ان كون الفعل مخرجه وكون الفعل معصية قال بعضهم معناه ان العبد اذا حرم
 الحر من كذا في الفعل حقيقة وقامت المعصية والذم به والامامية ان الله
 الصادرة من العبد وصفاته والكتب الذي ذكره كذا واقعة بقدره العبد وخرجه

ليس يجوز على فعله ان يفعل ولا ان لا يفعل وهو الحق لوجه الاول انه متعدي
فردية من مصدر الفعل متعديا للشيء الذي لا ينزل عن استيعاب الدارج وبين
الفعل كذلك لا يستقر منه ان لا يقع به اوسع الغفلة فانما يقع على الترتيب في الكلام
وكون ان في قوله ان الفعل ليس متعديا على ديرة واحدة من غير فرق بين
الفرد وصل تكون من غير المطلوب ان في قوله ان العبد موجه الى الفعل لا متعديا
والا لزم الخلف لا يطيق ذلك لان ذلك لا يقع في كل ما كلف به فلو كلف
كان ليقينا بالاجابة وهو باطل في الجمع واذا لم يكن مكلفا لم يكن له ما يقع
لكنه من الجمع ان لا يكون له من العبد موجه الى الفعل لكان ان كان لا يظلم
وبان ذلك ان الفعل القبح اذا كان صادرا عنه تعالى استعمل مع اقرب العبد عليه
لم يفعل لكنه تعالى بعباده ان يكون خالدا تعالى له هذه الارجاء الكتب الغريبة
هو فرقان بين الحق والباطل مشيرون في حاشية الفعل الى العبد وانه وقع بمشيئة قوله
تعالى جازا باكتسبتمون فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا
هذه انهم ليسوا بعباده ان يسمعون الا الظن ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا
بأنفسهم من عمل سوء ينجز به كل امرئ بما كتب بين يديهم وويل لهم
ليكنن غراوا كما نوسيلون الى غير ذلك من آيات الرعد والوجيد والذم واللعن

الذي

الذين ان شخصي **قال** ان الله في استعلاء القبح عليه تعالى له ان لا يجره من العلم
القبح ولا داعي له بل لا يجره الا الذي لا يجره المشع حية تعالى او الكمية لا يجره من العلم
في زعمه ووجه منه لا مشع انما هو التبرك **اقول** يستحيل ان يكون الباطل في القبح
وهو من المتعدي لا يجره الا مشع هو في كل الحلال حسنة كان او قبيح والليل على قبحه
الذي **قال** ان القادر على وجوده والذم على الوجود والحمد لكان كذلك مشع
فعل فردية اما وجوده والقادر فهو علم بالقبح والله تعالى لا يعلم به وانه علم الله على قوله
الله عز وجل لا يجره الله وهو عليه تعالى محال لانه خير من جرح داء الله عز وجل المبرور فيه
وهو محال ايضا لانه القبح لا يحسنه فيه **الذي** انه رجا عليه تعالى القبح مشع انما هو
النبوة واللازم باطل اجماعا فالله عز وجل مثله في الملازمة انما هو القبح منه تعالى
الذي مع ذلك لا يمكن الحكم بقبح النبوة وهو الذي **قال** في يستحيل
القبح لانه قبحه **اقول** ذهب الله عز وجل الى الله تعالى بربطه لمجموع اللهيات
حسنة كانت او قبحه مشع لكان او خيرا اياها لكان او كبرا لانه موجد لكل
فردية له وذهب المتعدي الى استعلاء ارادته القبح والكفر هو الحق لان ارادة
القبح ايضا قبحه لانه نعم فردية ان العقول كما يذمون فاعل القبح كذلك المريد به والذم
فقال المصنف رحمه الله في اني بما اشتهى الى لزم من امتنع فعل القبح مشع ارادته

قال الرابع انه تعالى يفعل الغرض لئلا لا القرآن عليه الاستلزام فيه العتق وهو قبيح
قال اذهب الشبهة الى انه تعالى لا يفعل الغرض ولا لا لكان ما قد استشكل به
 الغرض وانه لو لم يشر الى ان افعله تعالى محتمل بالآخر من ولاة لكان عابثا تعالى
 الله عنه وهو منزه عن عيب بناء الامة وهو الحق لا جبين تعالى وحقق الله تعالى
 القرآن عليه ما هو كقولنا تعالى فحسبهم انما خلقكمكم عبداً وخلقهم من ولاة
 ليعبدوه وخلق السموات والارض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا
 واما الحق فهو انه لو لم يشر الى ان يكون ما شاء ولا يتم باطل والمردوم من ان يات
 القردوم قطعه هو وانه بطلان اللانتم فقال العتق قبيح والعتق لا يتطاوله الحكيم واما
 قولهم لو كان قاع الغرض لكان مستكلاً بذلك الغرض واما يلزم الاستكمال
 لان الغرض ما يدا اليه لكنه ليس كذلك بل هو ما يدا الى منفعة العبد او لا ففقدنا
 الوجود ذلك الغرض وذلك لا يلزم منه الاستكمال **قال** وليس الغرض الاخر
 بقبحه بل النفع **قال** ما ثبت ان فعله تعالى متعلق بالغرض وان الغرض ما يدا الى غيره
 فليس الغرض اضرار ذلك الغير لكان ذلك يقع عند العقدة لكن قد قدم الى غيره
 طوعاً مسموماً يريد به قوله واذالم يكن الغرض الاضراء بعين ان يكون لتتفع
 المطلوب **قال** فلا بد من التكليف وهو بحث من سخر طاعة على ما يشق على

الغرض لئلا

جهة الامة او ليشهد الا انهم **قال** ما ثبت ان الغرض من فعله تعالى نفع العبد ولا ينفع
 الا الشوب لان ما يدا الى دفعه فلا وجه لغير مستوفى لا يحسن ان يكون ذلك
 الخلق العبد ثم ان التواريق الا بتدريج كما ياتي في مقتضى الحكمة وسط التكليف
 لئلا يتوعد من الحكمة وهي المشتقة ومطلوبه ذكره المصنف رحمه الله في بحث
 على شئ هو الحق عليه ومن سخر طاعة هو الله تعالى فذلك قد دل على جهة الامة ان
 وجوب طاعة غيره لا ياتي ولا يتم ولا يسهل والمنافع وشرح على ما ذكرنا في قوله
 من فيه مشتقة اقراراً بما قد يشق على البحث على الحاج المستند الى الحكمة من
 وقوله بشرط الا انهم اي بشرط الا انهم المكلف بما يكلف به وهو من شئ الى التكليف
 وشئ الى احسنه ثلاثة **قال** ما يدا الى التكليف فلهذا **القول** استقام
 فيه فشرح **قال** قد مر من قبل الفصل **الثالث** ان كان متعلقاً بشئ التكليف على
القول ثبوت متعلقه زائدة على حسنة اذ لا تكليف بالمباح **الثاني** ما يدا الى التكليف
 وهو فاعل التكليف اي اربع **قال** عليه بصفت الفصل من كونه حسن او قبيح **الثاني**
 عليه به ما يستحق كل واحد من المكلفين من ثواب او عقاب **الثالث** قد مر من قبل
 الحق الى المستحق **القول** كونه خيراً فاعل القبح **الثاني** ما يدا الى التكليف وهو فاعل التكليف
 وهو **الثاني** قد مر من قبل الفصل لا يستحق التكليف الا بطريق التكليف الحق بالنظر الى التكليف

وانه من الطول **قال** عليه ما كلف به لا يمكن عليه بل في العلم المتكلم من العلم غير متكلم
الثاني ان ذلك الفصل ثم متعلق التكليف لا علم او علم او علم العلم في العلم كما
 بالثبوت وصدقته وصدقته والتميز والتميز المستحق لثبوت حيا والتميز في جهة
 القلة واما العلم فكما العباد **قال** والله كان مغربا بالقياس حيث هو لشهرته بل
 الى القبح والنفور عن الحسن فلا بد من ذاك هو التكليف **اول** هو ان الشريعة في
 وجوب التكليف في العلم وهو من جهة المصلحة وهو الحق فلهذا لا شريعة فانهم لم يوجبوا
 الله في شيء التكليف ولا غيره والدليل على ما قلناه انه لو كان ذلك كان الله تعالى
 في ذلك للقياس بل ان ذلك من حيث في العباد الشهادة او الميل الى القبح والنفور عن الحسن
 لم يفرجه ولم يكلف وجوب الواجب وضم القبح جده ويتوهمه او لا كان مغربا الى
 القبح والاخر بالقياس **قال** والعلم غير كاف لاستسهال الذم في قضاء وغيره **اول**
 هذا جواب عن سوال مقدرة تقرير هو ان العلم لا يكون العلم يستحق الذم على القبح غير
 والعلم يستحق المدح بالحسن وادخله وجلا حجة الى التكليف بجعل التوفيق
 باب المصنف ان العلم غير كاف لان كثرة الاستسهال الذم على القبح مع ذلك
 من صريح حصول الدوام الحسنة التي هي في الاكثر يكون قاهرة لله ولا عقلة **قال**
 وجه حجة التعريف للثواب اعني النفع المستحق المذون للتعليم والاحكام التي هي في العلم

قول هذا ايضا جواب عن سوال مقدرة تقرير هو ان العلم حسن التكليف او حصول العباد
 وهو ما على هذا او حصول الثواب هو ايضا باطل جهل **اول** ان الله قد لا يوجب
 على نفسه مكلف مع عدم حصول الثواب **ان** ان الثواب مقدور الله تعالى ابتداء فانه
 في توسط التكليف اعني ان جهة حجة هو التعريف للثواب لا حصول الثواب **اول**
 عدم النسبة الى المؤمنين والكافرين وكون الثواب مقدورا ابتداء مستلزم
 يستحيل ان ابتداء من غير توسط التكليف انه شغل عن التكليف وتعليم من يستلزم
 حجة حقه وقل المصنف في تعريف الثواب اعني النفع المستحق فانفع يشمل الثواب
 والموفق بقية المستحق فخرج لتفضل بقية المذون للتعليم خرج الموضع **قال** ان في
 ان يقول سبحانه اللطف هو ما يقرب العبد الى الله فانه دمج من المعصية ولا حيلة
 في التمكن ولا يمنع التوفيق فخرج المكلف عليه فان المراد لفعل من غيره اذا علم
 انه لا يفعل الا بفعل فعله المراد من خبر مشقة لم يفعل له ان نفعه لغيره وهو صحيح
اول ما يتوقف عليه التوفيق الطاعة والارادة المعصية فانه يكون التوفيق
 لازما وبدونه لا يقع الفعل وذلك لاقدرة والدلالة وانه يكون له كمال كمال
 المكلف بغير التوفيق عليه ادعى واقرب الى فعل الطاعة والارادة المعصية
 هو اللطف فوله ولا حيلة في التمكن من الله الى القسم الاول لاقدرة في ان لا

تقریر

ذلك الشرح مبطل عن رتبة في المصير وتبره العاصي ليكون ذلك ادعى الى التوحيد
لاخره ونهيه واتا احوال معادهم فخراته لما كانت استعادة الاغذية لا تحصل الا بحال
المغفر من طرف الحقيقة والاحوال المعالمة ولما كان التعلق بالامور الدنيوية واشغال العقل
والعاجل بسببها ينافي ذلك ذلك على الوجه الاثم والنجاسة لا يحصل الا بحال لا يمكن
مع مخالفة الشك ومعارضة الروهم فلا يتبع من وجوب شغل يحصل له ذلك التعلق بالماضي
بقوله لا بل ويوضحها ويترك الشبهات ويدفعها ويقصد ما اجهدت اليه فقولهم
هم عالم بهمة والى به ويدركهم معبودهم وفانقولهم بقوله العباد واما احوال العباد
ما هي وكيف هي على وجه يوجب لهم التعلق بغيرهم وكثرة غيرهم يستغنى الله كثرها
كي لا يتولى عليهم استودائهم والذات انما هي لطيفة الانسية لا ان ذلك شخص
المشقة اليه في احوال المعشر والمعاد هو البني فالبني واجب في الكلمة وهو مطلوب **قال**
وفيه باحث الاول في نبوة نبي محمد صلى الله عليه وآله ابن عبد الله بن عبد المطلب
الله انه ادعى النبوة ظهر على به النجوة كالحق وانشق القمر ونجوح الماء من بين يديه
واشبح الخلق الكثير من الطعام لتفصيل تسبيح طمسي في قوله هي اكثر من ان تحصى
النبوة فيكون صادة واللازم اخراج الملقين به ليقع فيكون صادة **قال** لما كانت
المصالح مختلفة بسبب اختلاف الآذان والكنهه من كماله في الذي يختلف الله في كيفية

المعالي واستعمال الادوية سجدت في نماذج في تركا في المرض سجدت في فري
 يستعمل سجدت في اخر كاش البتة والشراب مخففين سجدت في مصراع المثلث في
 اذ ما نهم وشنى صهم وذلك هو الشرح البت في نسخ الشرايع بعضها بعضا
 ان انتهت البتة والشراب الى بنينا مع مثل البتة اكد الذي اقصت البتة كون بنينا
 وشهيرة بنين لما قد هما باقين بقاء الكفيف والليل على صحة البتة عليه السلام
 انما اوصى البتة وظهر المخرج في ذلك من كان كذا في ثمة خفا في ذلك
 ثمة **اول** انه ادعى البتة **الثاني** انه ظهر المخرج في يده **الثالث** انه لم يكن له ذلك
 فهو البتة حتى **اما** **القول** انه ثابت ما من النفس سجدت لم يكنه **اول** **الثاني** في فدان
 المخرج هو الى ريق المداوة المطابق لا تحوي المخرج على المثلث الا في ثمة ما عجز
 المداوة اذ لولا ذلك كان مخرج الكليل الشرح مشرقا واما المطابق لا تحوي فذلك لا يفي
 صدق في ثمة اذ لو كان في ثمة شدة الكذا في دل على صدق ثمة واما ثمة
 على المثلث في ثمة لو كان اكثر الوقوع في دل البتة في البتة واما ثمة في ثمة المخرج في ثمة
 بنينا على البتة اكد ذلك معلوم بالتواتر الذي يجيد العلم ضرورة فمن ذلك القرآن
 الكريم الذي شهد به الحرب وطلب منهم الايمان بمثل فلم يقدروا على ذلك فخرجت
 مصراع المثلث من الحرب العرابين واما بنينا معهم الى ثمة واما ثمة بقاء الذي حصل في ثمة

والنهم

سجدت في ثمة
 سجدت في ثمة
 سجدت في ثمة

فهمهم واما لهم كسبي اراهم وثم مع انهم كانا قد راعى ذلك ففهمهم
 الا لافا وركبهم مع انهم على الفضايلة والبلاهة والكلام والمطبخ المثلث في ثمة
 فده لهم من ذلك في ثمة دليل على بنينا اذ المثلث في ثمة الا صوبت بنينا في ثمة
 الا لافا فده من ذلك الشقاق والقوة بنينا المداوة بنينا صا بقاء الشرح الذي الكبر من ثمة
 الفصيل بنينا المثلث في ثمة وكلام المداوة المداوة بنينا المداوة بنينا المداوة بنينا
 واما بنينا بالمعجزة وكنيت به ثمة وغير ذلك مما لا يحصى كرامة وذلك معلوم في
 كتب المعجزة والمداوة حتى حفظته ما ينف على لطف الذي احفظها وشهيرة في ثمة
 العزيز الذي لا يتبدل على من بنينا يريده من ثمة ولا تملكه الطبع ولا تجبه البتة
 يختلف بكرة الراد اليه ولا ينجي الظلمات الا به **اول** **الثاني** فلا تترك لمن صادف في ثمة
 البتة في ثمة كما هو على اذ غيرهم من افعار المكلفين بنينا الكاذب في ثمة
 بفعل الحكيم **قول** الثاني في وجوب عصمة العصمة لطف بفعل الله تعالى بالمكلف سجدت
 يكون لاداء امر الى ترك الله في دار ثمة المعصية مع ثمة على ذلك لانه لا ذلك
 لم يحصل الوثوق بقوله في ثمة في ثمة البتة هو محال **اول** **الثاني** ان المعصية هي ثمة
 في ثمة المخرجة ويحصل له الراد على ذلك لابل ثمة ثمة وهي لطف بفعل الله
 تعالى بسجدت لا يحصى ركة ثمة ولا فعل معصية مع ثمة على ذلك من ثمة

حشره **ج** ركن والهدى اخبره فوج يكون حقا انما الله فهدى اخبره
 انما قاتل قاتله طبع وانما حشره عليه والهدى تصف به من قبله والله تعالى لم يفر
 كل شخص لما تقدم من انه لم يفل للموت وقدر على جميعه لان ذلك ممكن وان
 تعالى قد درى كل المكنت فثبت ان كل الحجاب ممكن وان الله تعالى اخبره
 ذلك فهدى ثبت بان الله تعالى من الله عليه والله كان ثبت المعاد اليه فيقول
 يكون حقا وهو المطلوب الرابع ولله القرآن على ثبوت والهدى على جاحده
 يكون حقا والله تعالى انما حشره كثيرة جود تعالى وقرب له من خلقه
 من كفى العظم وحي ربي من كفى الذي يشهد اقول مرة وهر كل حتى عظيم وغير
 من الايات **قال** وكل من له من ابيه سحر حقه وخبره سحر الله
اول الذي سحر الله تعالى في سبع ايام سحر ذلك حقه وسما وهر كل من
 حتى من ثواب احو من يهدى حقه اليه وكل من له حتى من حقه احو من
 لاخذ الحق منه وثانيها من ليس له حتى ولا عليه حتى من في الله حتى من سحره
 وغيره من الحيوانات النسبة والحشية وذلك سحر الله تعالى سحر الله تعالى
 القرآن والهدى المتواترة عليه **قال** وسبح الله قرار لكل ما ربه النبي صلى الله عليه
 فمن ذلك القهر واليزان والطاق الجوارح والكتب والهدى والهدى والهدى والهدى

بها حتى انكشاف بها **اول** لما ثبت نبوة نبي صلى الله عليه واله وحشره ثبت انه
 حشره في كل ما اخبره فوج هو كل من سبق في زمانه ما خبره عن الدنيا
 وادبهم وانفرون المصيبة وخبرها اوفى زمانه ما خبره بوجوب الدين وتوهم الحشر
 وندب المذنبات وانص على الله في غير ذلك من الدخبات او بعد زمانه في
 دار التكليف كقوله تعالى عيسى عليه السلام مستحق للدين والدينين والدينين
 بعد التكليف كحوال المرت وما بعد فمن ذلك ضرب القهر واليزان والهدى
 والطاق الجوارح والهدى والهدى وكيفية حشره الله في احوال المكلفين
 البتة وسبح الله قرار به لك جميع الصديق به لان ذلك لا امر ممكن له استلزامه
 وقد اخبر الله تعالى بوجوه يكون حقا **قال** ومن ذلك الثواب والعقاب في الدنيا
 المشورة من جهة الشرح صلات الله تعالى على الصالح به **اول** به بيان من حشره
 ما ربه النبي صلى الله عليه واله الثواب والعقاب قد اختلف في انما صرح الله
 امره الله حشره في الدنيا الله يسمع والله المشورة فقال بعضهم بان الثواب يستحق
 اذ الدنيا من الله في ذلك في صدره من النعم العظيمة فدينه في الدنيا
 وهره من النبوة وقال مشورة البقرة انه حشره التكليف ذلك وتوهمه
 خرابه كتم ثلثون ووجب المشورة الثواب لله فوج سحر الحشره حقا تقدم ذلك من

من الدنيا

هذا ما يدل على وجوب الثراب حقاً واما العقب فهو ان الشئ على الحقيقة
 لكن لا يكون له قوة في غير الله الذي يثبت على كونه وهذا ما يدل على ان
 الثراب المدح بقول الراجح والمندوب فعل ضد الفعل او الله خذل به شبه طان بفعل
 الراجح لوجوبه او لوجه وجوبه والمندوب كذلك وكذا فعل ضد الفعل والله خذل
 به لوجه لا لآخر غير ذلك ويستحق العقب والله فعل ضد الفعل والله خذل به لوجه
 ان فيه يجب دوام الثراب العقب المستحق مطلقاً في حق من يثبت على اياته
 ويثبت على كونه له دوام المدح والله على ما يشق به ويجعل بعض على واحد منها لم
 يكن وايضا الله واسطة بينهما ويجب ان يكون في العقب من منى الله الله والله كمال
 ويجب ان الثراب تعظيم والعقب بالله لأنه لان في الله حجة مستقيمة
 مطلق وفي كل المعصية مستقيمة بالله مطلقاً ان الله مستحق الثراب كجزء من
 شبه طان ذلك لان العارف بالله تعالى مع جملة البشر على الله والله مستحق
 وهو باطل في ذلك من شبه طان بل اذ الله تعالى ليس الله كونه لتعظيم كونه
 ومن يثبت من ربه فيمت وهو كافر في ذلك حطت اهلهم في الدين والله
 والله كماله في الدنيا والآخرة الذين آمنوا ولم يبدوا ايمانهم بغير الله كماله مستحق
 الثراب الذي مطلقاً والله الذي كونه او ما زادهم كماله او كماله مستحق الثراب الذي

مطلقاً والذي آمن وعقد عهداً على واخر سبباً فان كان السبب صغيراً فكذلك
 يقع مغفراً اجماعاً وان كان السبب كبيراً فما ان يراعى بالتوبة فهو من اهل الثراب مطلقاً
 اجماعاً وان لم يراف بها فما ان يستحق ثراباً بانه الله والله ان يظل كماله
 الله وفعله تعالى فمن يمل مشغل ذرة جزأه فحين الله ان يثاب ثم يثاب
 وهو باطل الله جرح على ان من يمل الخلة لا يخرج منها في ثمر بطلان العقب
 ثم يثاب وهو المطر والفرق بينه استدام في حق الله يخرجون من الذي رويهم كماله
 كماله في حقهم اهل الجنة فيقولون جهنم خير من ربهم في حقهم في حقهم
 وهو باطل كماله ربه الله الله الله على العقب وهو ربه في ان في المراتب
 هو الملك المطلق واستدام بهذا المعنى كماله المراتب العقب وهو ربه في حقهم
 وهو كماله ربه في اولئك هم الكفرة الفجرة تزيق بينه وبين الله الله
 على خصص من العقب بكلمة ربه في حقهم ان الحزني اليوم وهو على الكافرين وغير
 ذلك من الله الله الله في حقهم كماله ان الله في حقهم كماله الله الله
 الله الله في حقهم كماله ربه في حقهم كماله ربه في حقهم كماله ربه في حقهم
 استيات ويعرف ان كماله الله الله في حقهم كماله ربه في حقهم كماله ربه في حقهم
 وان آتت له مخرقة لا تسبب في حقهم كماله ربه في حقهم كماله ربه في حقهم

والله اعلم

بانه خفي حرم وذلك ليس مرجحاً الى الله يروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع على
سفره العقب فيها فده فده في العفر خفي ان يكون العفر لذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وذلك هو المطلوب ان شفاء حقه مستنداً الى الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شفاء حقه
بل واقعة لقوله تعالى واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبرة ممن لم
دروله وفسره كل واحد بما ربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك هو الذي ان اذ كان
في الله التقيدي وهو ان ذلك وليت الله حال الله لانه قد منعه العقب عليه ليعقب
له واذ امره صلى الله عليه وآله وسلم بالشفاء لم يتركه لعقبه واستغفره بمجرله بتجديده
لرضاه لقوله تعالى ولعلك تعطيني ذلك فخرض هذا مع قوله عليه السلام قد عرفت
شفاء حقه بل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما علم ان ما بيننا ان انما عليهم استغفارهم شفاء حقه
شيتهم كما هو لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير فسر في لا يخبرهم عليهم السلام بذلك
مع عصمتهم ان في ذلك كذب منهم لم اسس ويجب التفرار والتعدي في احوال القيمة و
اوضاعها وكيفية الحيات وفردج ان سر من قبرهم حراة شدة وكون العقب
معهم نوع وشبهه و احوال الناس في الجاهل وشدة طبقة منهم وكيفية تفهيمهم الى كل
ولس رب ولا في غير ذلك ما عيّن رأيت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر وكذا احوال الناس وكيفية القلوب فيها والراح الله على ما وردت بذلك

بانه

الايات والاعجاز العجيبة وجميع المعلوم لان ذلك حجة خبر الله وق مع عدم
استتماته في العقل فيكون حقه وهو المطلوب **قال** ووجوب التوبة **اقول** التوبة
الندم على القبح من المعاصي والترك له في الحال والعزم على عدم المعاودة الى القبح
وهي واجبة لوجوب الندم اجماعاً على كل قبح داخل في الواجب والدلالة المستحكمة
وكونها داخلة للعزم وفسخ القصر وان كان مطلقاً واجباً بغيره على القبح كونه
لالموافق له ولا دفع القصر حتى يفسد ولا لم يكن توبة ثم اعلم ان الذنب افي حقه
او في حق ادعي فان كان في حقه تعالى فادعي من اقبل فحق في الندم والعزم على
عدم المعاودة اليه او من اقبل بواجب فادعي ان يكون باقي قيات به وذلك
التوبة منه او خرج وقته فادعي ان يقطع بخروج وقته كصلاة العيد قبل الندم والعزم على
عدم المعاودة او يقطع فحجب شفاء وان كان في حق ادعي فادعي ان يكون التوبة
في دين بقدر محضلة في التوبة ارشد هذه المدة بالخط او خطا من من طغف في التوبة
الصلوات اليه او الى وارثه او لذاته **قال** ان كان لعذر عليه ذلك فحجب الندم **بانه**
والله لم بالمعروف والنهي عن المنكر بشئ وان يعلم الله ان من هو كمن المعروف
والمعكر **قال** وان كان ما ينه قد ان لادن الله والنهي عن بالمنع حيث وكثر
الشئير والله من القصر **اقول** الله لم يطلب الفعل من العزم على جهة الاستعداد والنهي

طلب الزك على جهة الاستعداد والبعد المعروف فكل فعل حسن خالص وصف
 زائد على حسنة والمكر هو الفع إذا انفرد هذا فنه سبحانه القول اتفق العلماء على وجوب
 الذم بالمعروف والنهي عن المنكر وحققوا بعد ذلك في مقام من القول بل الواجب
 حقلي أو سمي فقال الشيخ الطوسي: لا قول السيد المرشي: بل إن واحدا من المفسرين
 رحمه الله أخرج الشيخ في هذا الموضع في فضل الواجب وترك النهي فحين حقه كل عليه
 أن الواجب العقل خير من النهي ما قد يكون عليه فعل وهو باطل لأنه إن فعلها لم
 أن يرتفع كل في وجوب كل واجب إذا لم ير المحرم على شيء والنهي هو المنع من كل
 الرافع خذوه وان لم يفعلوا لم يفسدوا بل واجب لكنه قال في حكم وفي هذا الأمر
 نظر آية الله في المسئلة على وجوبها فقرة مقدم أن في بل الواجب أن على الله
 أو الكفاية فقال الشيخ رحمه الله بالقول السيد: بل إن أجمع الشيخ مع الواجب
 خير من النهي فقولنا لستم خير الله أفوجب قد سرتنا من المعروف وشهدون
 عن المراجع السيد بن المقفع ومنها وقع الواجب: أرفع المعصية فمن قام
 كفى في الله مثل وقوله تعالى ولكن مكرم الله يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف
 ونهون عن المنكر أن في شرائط وجوبها ذكر المصنف هذا بقوله الله تعالى أن
 يعلم الله من والنهي يكون المعروف والمنكر مكررا أو لا ذلك لا بد من أن يكون

النهي

ونهيا ليس بمكر أن تكونها ثم يترددان في المستقبل فإن الذم بالمعروف والنهي
 عنه حيث واجبه في كل شأن بل يجوز الذم وإن هي غير امره ونهيه فإنه إذا
 تخلف عنه أو غلب على قلبه عدم ذلك ارتفع الواجب التام من الذم والنهي
 انفردوا على أصل بسبب الذم والنهي أو لا بد من التامين فإن ذلك حيث جعل
 ذلك ارتفع الواجب الإلهي ويحكم بالقلب والقول وأما دليله فتقل إلى الله
 مع النجاس الله سبحانه فما كان في قوله تعالى قوله محمد من حيث ضعف
 به من قصر ذراعيه ذراع جعله لا يفسد وتونس به ذلك لكن ترجم من قوله
 أن شفع به لخفض بأمره وان يجوز له لوجه أنه سبيع عجيب وجرب

وقد فرغ من تويد هذا الكتاب في
 سنة ١٢٤٦ و١٢٤٧
 تأليف في آخره من
 نهج الله كجوه
 محمد بن محمد
 ١٢٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم
 اذا سكت يروق لآلئان قصره لم يصدق به كره وارتول ورجا
 به ارتول وبه دلتهم عليهم كل ذلك بالبر لا بتقيد وهرمك ورتب
 في خفة الركان فمحقها كان مؤننا ومن جهلها كان كافرا وهي الوحيد
 والعدل والبنوة والامانة والمعاد المرجح ثبت الصانع الراحم العالم قوما
 زكوة عينة والعدل وتزبذات الابرار فمن القبح والله خلق بالبر
 والبنوة هو الله خير رحمته الله بغيره وكله الله من البره وانا الوكيل ملك
 من الملائكة وهو جبريل والامانة بانه يات به فمن يفتقر لشخص من الله
 فراحمه الدين والكتب معصوم من البره ثبت الله بغيره والمعاد الله قال
 لا ما كاش عليه والله ليرى ان الله تعالى موجود ان الله اثره والله شيدل لا خور
 المؤثر والله ليرى ان العالم محدث انه لا ينوح الخواص ولحقه لا يخر الخواص

انترق في عهد الدجائم على ما كتبت عليه الدليل كل حق الا انتم في كتاب

منه يدر و حكمه ثبت الاله الدائم

وَأَسْمَاءُ مِنْ أَتْبَاعِ الْهَدْيِ قُرُونِ

من توید با فرق وارین

وما تيسر لهم الدار

هو المريد كبره

۱۲۱۹
قرن ہجری

[illegible]

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

کنان ملک نام

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز

این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز
 این سخن را به روش سنجیده و در
 درگاه هر روز به حال هر روز



وخبرنا من سائر الجملات والمعارف من احد ودلالية من القيمة وهو الجمل
 ليدل شرابطه القوس من ان يكون ما لا ينفك ولا يكون الاخذ من غيره مطلقا
 غير محله بطل فخلو لا يجب الغرض عن التي قد لا يتعين وان كان اسوط ولا استلزام
 بمرور له لبعضه في بعض هذا العدد والقيمة اخرى وهو غير مبدى سواء كان بعد
 قبله او يقع وان كان هذا العدد قبل الملاحظ كما هو مسمى الاستلزام
 اعلى الله فالحل مقامه **باب اول** في مقدمات القيمة وادابها وما يجب في
 قبل الترتيب فيها وفيه **فصل اول** في الظهارة ومعرفتها ومعرفتها الحكمها متروكة
 بان امور **الاول** في اقسام الظهارة اعلم انها تنقسم الى قسمين هما ان يكون
 حصولها الى انية الغرض ام لا **فصل اول** هو الظهارة من احد **فصل** هو الظهارة
 وهو التي تسمى التي تذكر بانها **والاول** ينحصر ثلثة قسم وهو الوضوء والغير
 والتميم وكل منها قد يكون واجب وقد يكون مستحب على ما سنه كره ثبت الله **والثاني**
 في تخلص من الظهارة وهو امور **الاول** المانع هو تخلص القسمين مطلقا ومضاه
والمطلق هو المانع البرق هو المانع الغير المقتضى في تحققة المانع حقيقة **والثاني**
 هو المانع الغير البرق في تحققة المانع والغير المطلق عليه اسم المانع بانفراد المانع
 الاجم كما في الورد وما المحصر او الممتنع بها امثرا جالس عنه الا ان كان كماله

ان

انظر ان واثم ذلك ما الى المطلق فهو كسب ام اريد **الاول** المانع هو الذي هو
 ومظهر ولا ينحصر في ذات النبي منه الا ان يتغير احد اوصافه الله اي العلم والكون
 والارادة بين النبي في تخلص فلو كان الشير بالمجس بالانبياء في تخلص على الارض
 الاظهر ولا تشرط فيه الكمية بل انما تنحصر في النوع من ماذون الجوان على وجه الاصل
 حصر الشير ولم يعلم انه من النبي **الاول** من الاجسام من غير جاهل من نفسه لكون
 او تخلص في اربع او بمرجه **باب اول** في اقسام الظهارة وتخلص الظن في
 بالانبياء فان كان ذلك الظن مشبه بالاحكام لم يخرج كشمارة العبد من تخلص
 فلا بد ان لا يخرج من الشير لظهور مجرد تعالاه بالجزء الله هو المتصور في تخلص بعد زوال
 وهو بشرط الا مشراج وان كان اسوط فان تغير جزء منه فلا يجوز ان يكون
 مستوجب هو المانع المانع هو ان لا يتخلص النبي بالجزء المشير والبقية كماله
 لا في المانع المانع في هو الواقع بعد الشير ان كان بقدر المانع هو ايضا
 فهو **الاول** في ماذون النبي وهو لا ينحصر في ذات النبي من ماذون النبي من
 ان لم يشرط في يظهر ما يصح من الاجم انجبه بعد زوال العين وعدم حصول الشير
 ما يتبدى وجه الا من شرط بعضهم الجوان وهو قريب من كونه اسوط ويستحب ختمه
 عين المانع ثلثة اقسام فخر البرية اذ لم يعلم خبره القليل **والثاني** في تخلص كل حال

اذا صار على وجهه اذا صار جوارحه واما النجس اذا صار بوجهه كقول
 وانما اذا صار جوارحه واما النجس اذا صار بوجهه كقول
 النجس من مكان الموضع معين لدم اذا اخرج الملبس والى القدر
 اول الله واول النجس فيطهر **النجس** هو في موضع مخصوص وهو النجس
 لغيره عليه واشتد له فيطهر اذا نضح ثلثه وقبر الخدي طهر **النجس** اذا
 طهر الله في المرة الثالثة فيطهر ايضا في الاظهر **النجس** من النجس وهو طهر الله
 النجس في لا مع عدم اشتراطها فيه بل طهر بزال عين النجس كما هو في بعض
النجس الارض وهو طهر تحت القدم والنعرة والكف وخشب الله قطعوا
 ذلك بعد زوال عين النجس ولا يشترط خمسة عشر خطوة بل طهر بحجرة النضج
 وزوال العين والدم مع كونه احوط اشتراط جفافها وطهارتها والتراب يطهر
 حتى ولو خ الكلب بالدم لشرط ان يغسل بغيره بالماء مرتين ولا يشترط خروج الماء
 بالتراب لذلك **الثاني** ما يحصر عند الطهارة وهو قسرين **الاول** من نجس
 الحديث اما الله اول فهو النجس المعلوم وهو البول والدم والبرص والحيوان
 لا يؤكل لحمه سواء كان بالدم كالدن وغيره من الحيوانات مثل السمكة والفقرة
 او بالدم من غير الحيوان كالماء كقول النجس اذا كان جدد منعته بالنجس
 من

للماء

من منها **منها** المني والدم من الحيوان الذي له نفس سائلة واستثنى من الدم ما يتلف
 في العروق وفي النجس من الحيوان الذي في جوارحه الوجه المشرح بعد اخراج الدم من
 المنجس بقدر العادة فيما يتخلف منه بعد خروج دم المعتكك طهر لو اصاب
 او البدن لا يحتاج الى الغسل ويصح الصدقة فيه فلو وجد الثوب او البدن
 ولم يعلم انه من النجس او من الطاهر لا يصح طهارته **منها** الكلب والنجس يروى
 وان كان لا يكثر فيه السمكة كالشر والبطر واما الكلب والنجس يروى
 في الحكم بنيتها لا ينجس كمال بدنه طهر الطهارة **منها** الكلب والنجس يروى
 وفي حكمه كلف الطهر البسوخ او ما ضرب في لمرته قبر النجس والاسلام واما ولد النجس
 ففيه خلاف والله طهر طهارة قبر البسوخ اذا كان من المسلم وبعد البسوخ اذا
 الدين والاسلام منها الميتة من الحيوان الذي له نفس سائلة واخراجها من تحت
 الجحيرة وكذا لك القطعة الميتة من النجس في الجحيرة لا تجسر الله طهر والله
منها المسكر المبيع بالصلوة وان انجم بجلج من النجس المبيع بالصلوة وان
 ويدخل فيه النجس والنجس والنجس والمردود منها من المسكرات وكلها
 النجس اذا غلب واشتد له الموت قبران يذهب ثلثه ويجوز الذبيح اذا غلب الله طهر الله
واما النجس في انزاله في الجحيرة وثبت اخراجه في الشرع لا لقول وكنت الله طهر

النوم القلب على السنين السبع والبصر **السن** المحزون المزيل للعقد **السن**
 الدخول **السبع** الدخول **السن** من القروح **السن** الذي ضد القليل المتوسطة
 الصبح غير هذه المدد كويت لا يوجب الوضوء وحده مما يخرج من القبل والله يراد الله
 حتى لا شيء منها المدة والسنه به الفصل وان لم يضره يوم من السنة المحضنة
 قلا رواه كان: بالمدد والسنه والسنه والسنه او بالسنه والسنه والسنه
 سنة البرد والله يعلم الله من سنه المحضنة **السن** الله وقع **السن** الله وقع
 وهو يمتنع من رفته المفسد وحده لا يمتنع به اوسع الوضوء وكثيرا وجبته
السن يمتنع به وهو يمتنع به **السن** اول اقول المحضنة من قبل المدة ودبرها
 العندم او مقدارها من مظهرها من طر البهايم لا يوجب سنه الله ظهر محض
 فكل الله انزال وجب كما ياذو الميثم كحكم آخر ولا فرق في ذلك بين
 التيم والمطعم والمكره والمثوبة **السن** انزال الميثم هو الى الله يخرج
 به في ويكون من سنه انخذل الله وله عدايت **السن** الذي مرة او اكثر **السن**
 من الائمة و من سنه باسمة الجمن الرطب والائمة باض البيض الى اليس
 التذذ عند الخروج ولكن راسه و حصول الفطور في ذال اجتماع هذه الصلوات
 وجب الغد والله فله من المريفين بها تخلف الذي في سنه راسه و راسه

الجنة

الجنة ثم خرجت بقية المسحوب بها الفعل **الجنة** لا وجه في التوب المتضمنه من دون
 يكن له ب ل ف ذلك الوقت كسب عليه فعل يعيد كل ما يصيبه آخر يوم منه ان
 تال قرابين على ان استجبه له ثم قبر ذلك فيمده مما يحكمه ولو كان الشوب
 لم يوجب الفعل على وجه من الشره ولم يستحب صديقا ويحرم على استحب محب كان حرا
 على الممتد باسكت الله صغر ويحرم عليه ايضا اللبث في المصحة والدخول في المسجدين
 ابيدوا لولا ستم واحد منها او دفعه وهر جيب كسب عليه التيم الخروج ويجوز الاجتناب في
 غيرها من سب براسه ويحرم عليه وضع شئ فيها ولا فده شئ منها وان كان قرانيا
 كان من سببه وكثير يجوز ان يغتر فيه على الصبح برضا ان لا يلبث له سببه لانه
 يستمر البث باكثر من مقدار التيم فيحرم ويحرم عليه فرائض سور التيم من بها
 بسببه قصد به وكذا ان يعرف اكثر من سبع آيات من القرآن في الغزائم والكراهة فان
 علم بسبعين فمضت الكراهة ولو سبع آية بسببه يجب عليه سجودا وكبره لا يحرق
 ومن رده الله كرهه لشره فبغير المصحة والكشش في وكبره له انضباط الجوع ان
 استجبه فرائضه قد تم قبل الوضوء او الغسل وكذا النوم ما لم يكن غرضه معودة الجمع
 الغدوم المحض من فرائضه قلبه راود خرج بحرقه والله يفسد ليس يحض الله حرا
 والله فرفوت فان المحض جميعا ان الله كرهه فرفوت من شدة في سنه لانه او

1941

[illegible]

يبدل غسل الجرح من غسل الجنبه فان نوت الجنبه اوقع حدث استحبابي ^{في الوضوء}
وان نوت الجنبه ارفع حدث الجنبه ودين الوضوء للفقرة ^{ان} من وجوب
وم الاستسقاء وهو ان الله سبحانه راد في حق وكلما تراه المرة قبل التسليم وبعد
استن في العرشية وبعد ان لم يحس في مالتس استسقاء بهر شدة اقسام الله
ستسقاء بقية وهو التي اذا استسقاء القطة المستفاد من المخلط وظهرت بقية في
وقت الصلوة او ساحة الحق ولها نظرت القطة فان كان لم يغسلها بالبقية في
ولو قليلا فغير القصة ويجب عليها تغير الحوقلة او تطهيرها والوضوء لكل صلوة في ذات
او حدثها وظهرت الموضع ان ظهر شيء نوضت وصحت بلاه من ان حصل
حدث اعلات النمل الاول ويغير الحدث مع عدم المنة كونه في ذلك الجرح
بوضوء واحد نعم لو صلت صلوة فخرج من الوضوء واخرجت القطة ولم تر فيها شاة
منه نزل البر فخرجت فيته لم يجب عليها عمل ولم يتحقق وضوءها وان تعلم انها
بره او ظن فان المحدث وجوب الوضوء بنية الوضوء فله تعذر الاول والاضحية
ان تر القطة اذا اخرجتها قد غمرها الدم جميعا بحيث لا يقر في بطنها ولا في جرحها
لا كثير من البض ووجب عليها زيادة الله ولا غسل للصلوة العادة فان صارت
فمن ان تر القطة اذا اخرجتها من غير الدم خفي ذلك الحرقه ليلد ان

الطبخ القطة في ان كثيرة وعليها ان تغسل منه اخل خيل لصلوة الصبح غسل
تظهر شاة منها وبين الحصر دخل للمغرب شاة منها وبين استسقاء وضوء بعد
حل الله الوضوء لكل صلوة فلم يظهره دليل معطى من طريق اهر استسقاء
وحيث الوضوء ليس في محله وانه تغير الحوقلة والقطة او تطهيرها وغسل الموضع في ذلك
الاول ذلك يجب عليها التخطي حسب النسبة فتغسل الموضع او لدها كالمسحوق
ستسقاء القطة وترطها كالحق بخرقة بحيث لا يخرج منها الدم وبعد ان يغسلها في
عليها الوضوء ان كانت قبيلة ومع الغسل الصبح ان كانت منوطة واحدة
الصلوة في الكثرة فان كان البرء بعد الصلوة بعد الطهارة للصلوة الثانية وان
البرء من ان الصلوة في ذلك بطلان الصلوة ووجب الطهارة والله في ذلك
ان لا تدخر استسقاء الكثرة والموسطة لم يدركت فيها الله بعد الغسل
فخرج موجب الغسل التماس وجوده تراه المرة عين الولادة او بعد ذلك
الولادة انما اختلفت ولو كانت مضنة او لثقة ان علم انه مبدئ شاة وضوء
قبل ذلك فليس ينفسر ولو دلت ولم رد ما فله نفس جرحه وضمه كالتفكير
والاصح ان لذات العادة في الجرح ما دلتها المستقيمة وقت وعددا او بعد
ولدت اة واضطربة عشرة ومع نجس وز الدم لثقة العشرة وان

على عشرة كلفنا في سائر تجدد في عدة استيقت وابتداء عدة من فضيل
 لا خروج لهم فيكون كل واحد من على العين ويجوز لكل ما يجوز في حكم الكراهة والله
المس من وجبات الفضل الموت اما انما عليه ان الميراث في الموت وعلته
 توجهه الى القبة وان يستحق في سائر ان يلقى الشهادة وان وسائر النبي والذين
 اسلمهم والله قرارهم والقرار كجس باج به لغيره اسلمه الله وان يذكر عنه احوال
 ويقدر عنه كلف الفرج وسورة والقات فيخرج كربة وسورة تحبس لثقل البركة
 ويستحب ان يفيض حيا وتديه الى خديعة بغير ثوب يحضر هذه الجنة واليمين
 ويعتبر في تخميره الله ان تسميه مائة فان مات في الليل سرج هذه سراج في كل
 بقرة هذه القرآن والله حوط ان يكون يستقبل القبة الى الفراع في الغمران انما الله
فصل في كلف الميت اذا حله اذ حصل الفراع من ثيابه ما ياكله من ثوبه ان يلقى
 في ثلثة اوثاب اعدا المرز و هو ثوب ستر ما بين ليرة الى اربعة ويستحب ان يصف
 اساق والقدم فضل هذه اجزاء الورثة او الوصية وهذا الحكم في سائر المستحب
 الميت مما يتبع بالمال **المس** ثوب لثمن الفراع اساق وجوبا وقد بان ان يكون
 طوله قدر ذراعين ونصف من راح الميت الى القدم **المس** اذا رزق ثوب
 مثل كحل البدن ويرزبه عليه لكن في ثوب راسه ورجليه طوله ما يشمل بدن الميت

والويل

ولو باجبه حرفة والله فضل زيادة العزم لجعل احد السجنتين على الاخر حرفة لغير
 وسحب ان يكون الكفن مما يجوز للرسل ان يلبس فيه حيا راسا الله حوط والله حوط
 كان الكفن للثمة فله يجوز ان يجرير لمعنى الله في ثوبه ودرهمي ان الغير لما كلف
 والله حوط ان يكون الكفن من الجلود **المس** في ثوبه ان يكون سجد في ثوبه
 وعند الفجرة كفن في النجس ولا يكفن في المنصوب مبرية في عريانه ويستحب ان
 يكون من القطن لداكن ان اوان يراود لجل حبرة يمانية بشرط ان لا يكون
 مطرزة بالذهب وان يكون احر فان لم يوجد فله في اخر ويستحب ان يراود لجل
 والمرأة يربط بها فخذه وجر في القول ثلثة اذرع ونصف في العرض سدا بشرط
 ونصف ويستحب ان يراود لجل حاشية لها حرك يشبه راسه ويجعل حرفة في صدره
 ويزاد للثمة فله في الكفن فان لم يوجد فله في اخر فيكون له ثلث ثياب
 ويزاد لها في خارج بدل القيمة لذل في ثوبه **فصل** في كيفية كفن الميت
 للمسلم اذا اراد كنيته ان يغسل بربيه الى المتكئين ويحفظ الميت بثوب طاهر
 من الفضل فيسجد بهرة ويضع عليه السجود ولو خذ جريدان في خضر او ان في ثوب
 طوله عظم الذراع في المشهور والله فضل ان يشق نصفين ويجعل احد بهر من
 الدين مع الرقعة لا مصفة بجلده والله عز من الله ليرزق القميص والله رازق الله

تحت الجدران لم يوجد النخل فتمت هذه الزمان لم يكن قسمه مجدداً وان لم يكن قسمه
 رطب ودر نقم الزمان على المجدد او بر العسر لم يمتد وثمنه وسط العينة
 راسه ويحمله بعد ويطرح طرفها على صدره ويحمل لمن العن منها الى اليد ويحمله
 بان عيسى ربه ليهبه بالحق ورثه عشره هارث واثمته من خيل شرعية
 وثمنه وهر عارة من وزن ثمنه من حصى وثمنه فيكون وزنه ثمانين ثمنه
 سبعة مثقاله واثمته ان فيل النخل خيره وهو القمح الموطد والمخز في التخيطة والفل
 لمسر ولو كان محال يقربه كما في فخره ولا حنوط ويربط الوسط بخنوط واما
 على الراس والرجلين خوفاً من الله شرفاً اذا اعتقد ذلك يستبان
 الكفر بخيطه ويكتب عليه اسمه واسم امه بان فذل انبه فذل يشهد الله الله
 الله وان عدا جده ورسوله ويكتب اليه الله عز وجل بالعلمة لمعصومين عليهم
 ويستبان ان يكون الكنية بالترتبة الحكيمة على مشرفه الدف الثناء والثناء
 ويكره بل ان يخطو بالريق وقطع الكفر باسمه يد وكتابه بالسواد ويخرج
 من اهل المال هو مقدم على الودون والورثة والوصية بمقدار اوجبته وكفر المنة في ذر
 وان كانت موصوفة فواجب من حجة بان الميت يجب عتبه ولو كان قبل اذ قد فخره
 فان جده فان كانت النجاسة في الكفر فيمن هو صوته وكفره لسقط له بعد انوار

لقد

له وان قيل ففرقة بين من فرغ من غسل وكذا القطعة التي ليس بها عظم **صل** في كيفية غسله
في الصلوة لم يرد علم انه لا يجب الصلوة الا على المسلم او غيره في حكمه كالطفل ولا يجوز الصلوة
لغيره وان كان ذميا ويجب على كل من ظهر له ان دينه لم يظهر منه ما يفرضه
فلا يجب وجوب الوضوء والقلعة لا تجوز الصلوة عليهم لانهم كفروا ويجب الصلوة على من
قر له الاسلام او بعد الكفر اذا كان فيه مسنون وانما ولد الزنا فهو بعد البلوغ يجب
الصلوة اذا اسلم قبل الحيض وانما قبل البلوغ فحيث كان له بعد اقامته بالعلم ولو
في الجاهلية وان صبر والمغفرة والمرجئة والقدرية فمن باب الضرورة واشيعه **عليه**
بعد المكر الرابع ويدعو للتصديق بما يارب حاله ولو وجد قطعة من الميت فيها صدق **عليها**
الصلوة وكذا لو كان فيها قلبه والله تعالى يجب **وتج** في من مضى عليه سنين
ويستحب **عليه** من وزنه ولا تجوز الصلوة قبل الغسل فعليه ان يقرأ فلو لم يحصل الغسل
حرته ويعتد عليه ولو لم يكن شرا حوته يوضع في القبر ويصلى عليه ويكره **عليه** ان يوضع
ان يصلى **عليه** واحدة مرتين ويجب ان يكون المصلى او ان الحسن الميت
اول من الدفن والذين اول من الدفن والذين اول من الدفن والذين اول من الدفن
والذين اول من الدفن والذين اول من الدفن والذين اول من الدفن والذين اول من الدفن
من كل احد والذين لم يدرستم اول من الحج وليست ذن احد للصلوة **عليه** الميت

ولد اعم منه سزاوشت انهم به وقد جفاك من خيبر بعد موتك فان كان
 شغافيه وحشر من كان يتولاه وخر رواية اخر فوالها توت وحشر
 ولولا ان طفد يقول انهم اجده لاولد بوسيطه واهله افرقا واهله لاولد
 والديه ابعده انك كل شي قد يرم بمرور كبح الظاهره في هذه الصلوة اجاف ففتح
 السجود كما في المحدث نعم سجد وسجود التيمم مع وجوه الماء والتميم من استماله وان
 الظهارة بالماء افضل ولو شك في التكرار فليكن في الدقل ولا تجزأ له التيمم
 والبدن والستب السجدة في هذه الصلوة ذكره المصليين ويستحب نحر السجدة
 والاعمال من الموضع المتعارف بكرة القاعها الى صدره ولا يكره في اللهوة استسقاء
 في داود خل وقت الغروب مع سنة الغرضين براءه اذ الوقت واخر صلوة
 وان خيف من الميت بقاء بصلوة بغيره وان تغيب بقاء بالملكه على الله
 فضل كثير الصلوة افضل الاخر وان يقف الله في غم من الرجل وصدر الميت
 في المزمع وحكم منه سجدة في المزمع من سجدة في غير سجدة من سجدة
 وضحي حده على الميت الذي يمتحها الى القبلة وان يكون الله وسعا بقدر ما يمكن فيه
 وان توضع له وسادة من ترابيه وسجدة ان يكون القبر في مكان محوكة له او في
 الله من غير يكره وفي الميتين من قبر واحد حتى اذا في حال الضمير انزل الكرا

وذكر في

وذكر في الموطأ حيث سئل عن الرجل يجمع الله موته في قبر واحد في فصله بعد الصلاة
 القبلية فصل الرجل قبله فصله القبر ثم انشأ ثم المرأة ولا يجوز الا في مكان مخصوص
 بحسب النسب واخرجه منه ومن مات في البحر وجب نقله الى البر فان تعذر بطريق البحر
 في هيئة الموتى بكرة نقل الميت الى الله بعد ان يكون اما احدهما المشرقة
 او اوصى به في ذلك وجوبه في سبيل القدر الا القوم الصالحين او الشهداء اما لو لم
 في الظاهر وجب ان نقله الى الواسطي فدفن في مكان او قبعة الاستيعاد اما في سبيل الله
 ويستحب جميع الله في رب مقبرة واحدة ويستحب اذا خرب قبره وضعه في حديد
 هنية ثم نقله ثم دفنت له في قبره بغيره في قبعة ثم يترك ان لا تقرب راسه
 المرأة دفنه واحدة عرضا وتوضع في القبر من القبلة ويستحب لمن يزل في القبر حذاء
 وكشف راسه وحفاؤه الضرورة او ليقية وان يكون على ظهره وان يكون
 وان كان رجلا والزوج او ما برجة ويستحب ان يكون روية القبر وحده دفنه
 فرائه الفاضلة والخالص والمتودين واية الكبر والادب بالما تودى عشر
 الكفر من قبره ورجله وصح فده على الرأب ان يوضع معه شئ من ترابيه
 السلام في اخرج من القبر ثلثة الموطأ ثلثة **الحسن** من وجبة النذر من الميت بعد
 الموت في قبره فسدوا في سنة الله فمكة ام خديجة ام خديجة ام خديجة ام خديجة

و يغسل منته عليه السلام
شرا فان قلبه لا يبرئ الذي
غسل له لم يجز غير غرض

مؤخر

منه مثل خسر المحقق أو بعده للصلاة ولو اشتغل أثناء الغزاة ثم توفى سواء قدم الوضوء
أو بعده كانت له أربعة أشهر قل إن يحب إليه الغسل بدون ذلك لا يحب إليه خسر موضع الصلاة
على أن يستأخر إلى ما يحب وليس آتيت للمع في الغزاة وفي دخول المسجد وفي غير ذلك من الموضع
نعم لمع في الصلاة وفي سحر خط المصحف على الظهر **المطلب الثاني** في كيفية الطهارة العلم أن
في ثلثة أقسام وضوءه وخسر ونعيم **فصل** في واجبات الوضوء أو حكمه يجب في الوضوء ستة أمور
القول الثاني وهو المقصد لم يسطر البصر في الفعل أي من يغتفر فيه هذا التقرب إلى الله
تعالى فلا تصح من الكفر ولا من ترك الدين ولا من جحد العلم بل لا بد من ذلك لا يحب إليه رفع يديه
بالقربة فلا يحب فيه الوجوب **والثاني** أن العلم به لا بد من ذلك لا يحب إليه رفع يديه
لما يستبصر للصلاة ويجب استئذنه حكم التيمم إلا أن الفرج في وضوءه العلم أن
عليه الذم ويستغفر الله في كل مرة **المطلب الثالث** في أشهر أوجه الغفلة والله
وأما سحر خسر الدين إذا كان أحد في البول والثرم والغلبة لا بد من الرجوع إلى
من الرضخ المفاد فلا يستحب فيه غسل اليدين وتضييق عند غسل الوجه فلا يجوز تأخير ما عنه
ولو نوى الوضوء للصلاة مائة بار أن يغتفر فيه أو لم يحصل شيء من ذلك الوضوء فلا
لحق على الطهارة وغير من البيت المشروحة ولو تعددت الأعذار اجزأ عنها وضوء واحد
رفع كفه لم يغفر أو ابتداء فلو لم يغفر فغسل يديه لم يغفر **فصل** في غسل الوجه يغفر فيه المستحيل

[illegible]

عمر

[illegible]

انما هو خير مما من الامور التي كانت مشروطة بالظن ما وجب به الرب فذلك هو الخير
مع العلم بالعقد وان كان هذا بل كل ما كان له من ان يجد القدر في العلم فلهذا
واذا اتيمم بالترتيب لم يعلم الله بعد الفهم في العلم بطوره وجبت الا عادة **النسبة**
في احكام الصلوة المفروضة وتظهر فيها كراهة الصلوة اليه لانه لم يفرق الله بين الصلوة
فصل **فصل** في استحباب الصلوة الحسنة اليه من جهة عزمه في الظهور والاحكام المفروضة
لا يمكن له ان يخالع في الحسنة والفاخرة وتوجب على الفرد ان لا يتحسب به ما يتحسب
الفرد انما هو في تلك الحالة محروقة وحياتها وشرها وادائها في حق وجوبه من
احد الاجتهاد واستنباطه ليس بالشرعية والاعلام التحليلية من ادلة التعبدية ان يات
هو اول ذلك في الاجتهاد المبررة ولا يجب ان يثبت في الجملة في جميع المسائل بل في كل
التي فصلت باطلها هذا اذا كان على التعبدية ووجهه ان لم يكن على ذلك ولم
يطرق سببه لاجتهاد التعبدية ووجهه في حال الاجتهاد والجدد والجدد
راقت الحق من هو شره وبين الفرق المحقة في خبره في الله مع وادله في علمه في الله
ترك التعبدية بعد العلم به فلهذا سادها بقا ام فاعلم في سبب الصلوة فقد اوجب
استحبابها في غير غيرها لانه في حقها الواجب تعبد الحسنة او العكس بطلت صلتها
ولم يسر عند **فصل** الصلوة مستقلة في حال واجبة ومندوبة والواجبة في سبب

جواز

وغير ذلك في كل من سببه **فصل** في النية **فصل** في النية **فصل** في النية **فصل** في النية
فصل في النية **فصل** في النية **فصل** في النية **فصل** في النية **فصل** في النية
منه ترك بطل جلاله ان الامور او غيره لو ترك سبب لم يطل وحدته بطلت ونبين ذلك
فصل في النية **فصل** في النية **فصل** في النية **فصل** في النية **فصل** في النية
قدم عليه ولو كان قيل او غيره بطلت صلتها والنية ليست باخطا ولا يخرج النية
اخطا ولا يخطا الله اليه في الذنوب ويجب اعتباره في جميع افعال الصلوة
صلى الله على الصلوة فان في خبره في بعض افعال الصلوة كراهة في سجدة الركوع او في
والدعوى تعين الاداء والاشارة تعين الاجابة والتعبد في تعين القربة وتعين الظاهر
لعمد المغرب والشام والضحى والوقت في كل وقت لم يقصد صلتها في كل وقت في كل وقت
في المروسة لا زلزله او لمندوبة غير المروقة او قد اقامته صلت وكفى النية والله فلهذا
ان يكون قصد الصلوة جازعا على فعله ان مقرر ان العبد للترك احتيارا بطلت وجوب
نية الله في الزمان والوقت في الزمان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
العلم بقا الوقت وفروجه في العلم ونحوه يحصل له انك في زمانه في المطلق به في قصد
تعين وسبب تعين اليه في تعين عدد الركعات والله فلهذا في شرط نية القيام
والظن في سائر الركعات في استقبال القبلة وامثالها في الزمان والشرائط ويجب ان يكون

صَلَوْتُهُ حَذَرًا لَنْ أَسْهَوَ أَوْ كُنْتُ كَلَّ الدُّمُورُ وَشَرِبْتُ أَثِمَاءَ الصَّلَاةِ فَوَاطِلُ أَوْ شَرِبْتُ أَثِمَاءَ
بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَكُنْتُ شَرِبْتُ الْمَاءَ فَرَحَلَتْ أَوْ تَرَبَّعَ بِرِيدِ الْقَوْمِ وَجَوَّضْتُ أَنْ دَجَبْتُ بَلْ
أَخْرَفْتُ حَصْرَ الْقَبْلِ كَجَمْعِ أَعْفَاءٍ فَلَوْ أَخْرَفْتُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ سَلَّمَ بِلَعْنَةِ الْمَعْصُومِ الْيَمِينِ وَشَرِبْتُ
لَنْ أَسْهَوَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ صُرْتُ صَلَوَتُهُ لَمْ يَلْفُ وَلَوْ كَانَ حَمَامِيَّةً وَلَوْ كَانَ سَهْوًا وَذَكَرْتُ
مِنْهَا بِحَبْلِ الرُّجُوعِ الْمَسْتَقْبَلِ فَلَمْ يَرْجِعْ فَوَاطِلُ بَعِيدَ الصَّلَاةِ مَصْفُوفُ الْوَقْتِ
فَإِنْ أَخْرَفْتُ الْمَعْصُومَ الْيَمِينِ فَإِنْ كَانَ حَادِثًا بَعِيدَ الصَّلَاةِ مَصْفُوفُ الْوَقْتِ فَخَازِمَةُ دَانَ كُنْتُ سَهْوًا
الْوَقْتُ فَلَوْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَدْرَجَ بَعْضُ الْقَبْلِ فَرَشَتْ الصَّلَاةُ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَجَبَتْ الدَّاءُ
وَقَرَّرْتُ كَالْمَعْدَةِ أَوْ سَهْوًا أَوْ تَرَبَّعَ بِالْمَعْدَةِ بِالرُّجُوعِ فَتَطْلُبُ الصَّلَاةُ فَلَوْ قَبِلَ الْوَقْتُ
وَكُنْتُ أَوْ قَسَمْتُ دَوَالَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَأْتِ تَحْصِيلُ الْيَمِينِ ثُمَّ تَقَبَّلَ الْوَقْتُ بَعْدَ مَا طَلَّ
صَلَوَتُهُ وَلَوْ قَرَّرْتُ كَالْمَعْدَةِ فَتَطْلُبُ الصَّلَاةُ فَلَوْ قَبِلَ الْوَقْتُ فَتَطْلُبُ
أَوْ مَقْصُورًا أَوْ فَرَحَلَتْ مَقْصُورًا مَعَ الْعَمَلِ بِالْحِجَابَةِ وَالْحَقِيقَةِ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَلَوْ كَانَ عَالِمًا
بِقَضَائِهِ بَعِيدَ صَلَوَتِهِ فَوَاطِلُ دَجَبْتُ بِأَدَاءِ الْوَقْتُ أَنْ يَقْضِيَهَا فِي الرُّجُوعِ بَعْدَ مَا طَلَّ كَالْمَعْدَةِ
بِحَدِّهَا بِهَرِ النَّبَاتَةِ وَالْحَقِيقَةِ نَهْضَةً فَلَوْ مَقْصُورًا بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ فَلَوْ قَرَّرْتُ
وَالْوَقْتُ أَوْ دَعَا الصَّلَاةَ فَخُجَّ بِمَقْصُوفٍ بَعْدَ الْعَرَفِ فَتَطْلُبُ صَلَوَتُهُ فَلَوْ قَضَيْتُ
فَلَا الصَّلَاةَ غَيْرَ مَا لَمْ أَقْصِدْ بِالرُّكُوعِ تَعْظِيمَ الدَّخْلِ عَلَيْهِ أَوْ قَصِدَ بِالصَّلَاةِ أَلَا بِرَبِّهَا بَطَلَتْ

والله

[illegible]

اليعقوب بن داود في غير المطالب ولا خلاف بلغت صوته ولو كان الفصح جسر ما ذكره المطالب
 يأتيه بالنقص بسجدة السهر **ورثك** بين الاثنين والثلاث به الحال بسجدة بين فنان
 في طرف فبني يد وتوفيت في الكروية صوته فان مثل شكك لا شكك آخر فيهم عصفه ومثله
 بين الاثنين والثلاث وبنسبة الشك ثم تفتن فيك ووثك بين الاثنين والثلاث فيك
 في مقصود شكك الشك الاول هكذا الودل منه لا شك آخره لم يكن كثير شكك شكك
 شكك رات تراليت بن عاصم فوجئته في عالم بسلام الزيادة فيسبح في الفصح
 شك بين الاثنين والثلاث في بنسبة الرابع وتيم صوته ولديا به حذيل ولو شك بين
 ربع والخمسين في الفصح ولديا بسجدة السهر وحصل به شك ولها ركنه الا انه الطيرين
 يهرع صفه لو شك بين الاثنين والثلاث وبنسبة الشك ثم ربع الشك ثم ربع
 ثم ربع الاثنين فخر الحمد وسورة بعد قرأته تسبح وهذا بعد ترجعه في حقه وايعاد لزيد ولو
 بين الواحد والثلاثين تسير وزياد باله يخرج عنه العلة وحدد بعضهم بقية اقرائه الحمد فان
 ربع بن بادر فانه موقوفه والذليل صوته **ورثك** بين الاثنين والثلاث بعد
 اسجدتين بنسبة الشك اتم صوته ثم سجدتين بركعة فسجدتين او بركعتين فسجدتين
 هو انكم تفر **ورثك** بين الاثنين والثلاث وبنسبة **ورثك** بين الاثنين والثلاث بعد
 اسجدتين بنسبة الرابع وتيم صوته ثم يقرأ بركعتين فسجدتين اتم احتيا **ورثك** بين الاثنين

والله اعلم

[illegible]

الله حوط ولد يجوز ان تقدم عليه ويغير المسير والمن بعد بان لا يسير قبل الامام ولا يخرج
 قبله ولا المن بعد من حضور الله لفظا يجب كماله وكيفية وحيثما كان يراد الله
 فانه تقدم عليه وهو كونه بعد ما تقدم به عليه ويجوز ان تقدم عليه فانه تقدم عليه بعد ان
 وان كان سيرا فله بالسن عليه فان لم يكن عليه بالسن عليه والله فله ان اعطى الرجوع
 فانه القصة وتركه حراما بطلت صوته واما المتقدم فانه اخذ بجزمه الرجوع فان رجع
 بطلت صوته ولا يجوز القرائة للمؤمن من الله ولين جهرة كانت او احدى تية اذا كان
 الامام او اعمته فان لم يسمع شيئا منها حتى لا يقرأه مطعوا من الله فترين خيرين فرائده
 والتسبيح والله خير افضل فلو شك المؤمن في تسبيح الامام والامام في القرائة لم يكن قادرا على
 يلقى سوادا كان مع الامام او بعده فاد اقرار المؤمن بالله ولين اثم وصحت صوته
 الاطفال من سبع سنين يذمه ولينه كالهكوة واذا بلغ وجبت عليه الصلوة بتحقيق
 بثلاثة امور **اول** الله حقه بشرائطه وعلامة انه لا تقدم في ركعتي الجنب **ثاني** ان
 الحشر على الله **ثاني** ان لا يخرج من حرمه واذا تحقق واحد من هذه الثلاثة تحقق
 وثبت الحليف والله فله كذلك البتة ان الولد في الدولين ولا يرد
 تسعين دورا ثم ادم الجنب في الحرف فاذا تحقق واحد من هذه الشروط ثبت بوجوبها
 والصلوة لم يجرى دة شرعية في الدعاء فليس في الوجوب ان لا يلقه لربك خبر فوج

والله اعلم

(فصل في...)

الله فرض **فصل** في روي النبي صلى الله عليه وآله ان ابن العباس سجد تسعين مرة بالصلاة
 فاذا بلغ خمرا قرب عليها واذا بلغ ثلثة عشرة سنة فرغ منهم في المصاحف فاذا بلغ ثلثة
 عشرة علم القرآن فاذا بلغ احدى وعشرين اشهر له طوله واذا بلغ ثمانية وعشرين حبل
 فاذا بلغ ثنتين بلع شمة فاذا بلغ اربعين حوز عن البور الثلث الجذام و...
 والبرص فاذا بلغ الخمسين حبت الكلبة الله نابه فاذا بلغ اربعين حبت فزاد
 بلع سبعين حوزا اهرلسا فاذا بلغ الثمانين حبت طسنت ولم تكت السبات
 بلع التسعين حبت امير كة فراضه فاذا بلغ المائة شفع في سبعين في امير كة
 وحرارة دمي رضة هذا اخر ما روي ان ايراد فريضة الجبله من الله في القصة
 الله العظيم ان يرفع به المؤمنين ويحمله ذخرنا في يوم الدين والحمد لله اولادنا

الله في تده والله الهادي في قد فرغ من تسعة فريضة
 فراد الله ربيع الله في تسعة فريضة من الجوهرا
 النبوية فانه مصلح مسد مسد
 كنه القبط في يوم الدين



فرموده قلم محمد مصطفی

مهر از کف داده مهر کن سرش بین
کشتن عرم نه از شرم نگوید
سراپا اشکرات از کمر حق
دلش عروج چون خود جو کیش
شکسته طره و بر کشته مهر کن
مهر خفوز خود به پارس بسته اند
ز پر که بر نهادن چاره جویند
چو کبر پیر این از زوار دل مهر

پایان ز نایب محبت
ترجم در مهر کین پر و پر

مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

فرموده قلم محمد مصطفی

کتابخانه مجلس شورای ملی

فرموده قلم محمد مصطفی

کتابخانه مجلس شورای ملی

قلم محمد مصطفی
کتابخانه مجلس شورای ملی

قلم محمد مصطفی
کتابخانه مجلس شورای ملی

قلم محمد مصطفی
کتابخانه مجلس شورای ملی

قلم محمد مصطفی
کتابخانه مجلس شورای ملی

۳۳۵

۸۸۵

فصل اول در بیان
تاریخ و احوال
شهرستان...